الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

مجال التعاون الثنائي
Area of bilateral cooperation

المستثمر
صوت المستثمر الجزائري
يومية وطنية جزائرية
الصفحة: 04

انعقاد الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي

انعقدت، يوم الخميس المنصرم بالجزائر العاصمة، أشغال الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، حيث تمت دراسة فرص تعزيز الشراكة وتبادل الخبرات في مختلف المجالات وكذا إمكانية إعادة فتح خط الطيران الرابط بين البلدين. وترأس أشغال هذه الدورة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، مناصفة مع نائب وزير الدفاع المجري، تاماس فارغا، بمشاركة ممثلي عدة قطاعات من وفدي البلدين. وفي تصريح صحفي عقب الاشغال، أوضح السيد وليد أن انعقاد هذه الدورة يأتي في سياق يعرف فيه التعاون الثنائي "ارتفاعا محسوسا" في حجم المبادلات التجارية وفي المبادرات في قطاعات، البحث العلمي، الصناعة، الطاقة والفلاحة. وفي هذا الإطار، أشار الوزير الى أن اللجنة المشتركة قامت، خلال اشغال هذه الدورة، بدراسة إمكانية إعادة فتح خط الطيران الرابط بين الجزائر العاصمة وبودابست وكذا تبادل الخبرات في مجالات الفلاحة، الثروة الغابية وتربية المائيات، إلى جانب التعاون في مجال البحث العلمي والتعاون التقني والتكوين المهني. علاوة على ذلك، تطرقت اللجنة إلى أهمية التعاون في مجال الطاقة والطاقات المتجددة، لكون الجزائر "أحد أهم شركاء أوروبا في المجال، كما أنها تتطلع إلى الاستفادة من التجربة المجرية في مجال الطاقة المتجددة". حسب السيد وليد الذي لفت إلى أن المحادثات شملت ايضا تعزيز السياحة بين البلدين. في سياق متصل، تم إبراز الأهمية التي توليها الجزائر للمؤسسات الناشئة والتحول الرقمي، يضيف الوزير الذي أكد بأن "الجزائر اليوم منفتحة أكثر من أي وقت مضى على الاستثمار الأجنبي"، مذكرا في هذا الصدد بالتحفيزات التي يتضمنها قانون الاستثمار والمزايا التي تتيحها الجزائر للمستثمرين. وبعد أن أكد بأن الباب مفتوح أمام المستثمرين المجريين، عبر الوزير عن أمله في تعزيز التعاون بين البلدين وتكثيف المبادلات التجارية وخلق ديناميكية جديدة في مجال تبادل الخبرات، لتكون في مستوى العلاقات التاريخية بين البلدين. بدوره، أوضح نائب وزير الدفاع المجري أن انعقاد هذه الدورة يترجم الإرادة المشتركة للبلدين في تعزيز علاقاتهما الثنائية والارتقاء بها إلى مستويات أعلى، لا سيما من خلال تقييم ما تم تحقيقه سابقا ومواصلة رسم توجهات جديدة للتعاون بين البلدين، مشيرا إلى وجود "إمكانات اقتصادية كبيرة غير مستغلة" في التعاون الثنائي. وسيسمح عقد المنتدى الاقتصادي الجزائري-المجري على هامش الدورة، بمنح "زخم جديد" للتعاون بين مؤسسات البلدين وخلق فرص إضافية للشركات، حسب المسؤول المجري الذي اشار الى أن حجم التبادل التجاري الثنائي سجل زيادة بنسبة 20 بالمائة خلال الأشهر ال9 الأولى من سنة 2025 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لافتا إلى أن ذلك يظهر أن إمكانات التعاون "أكبر بكثير" مما هو محقق حاليا. وجدد السيد فارغا التأكيد على استعداد بلاده لتعميق التعاون مع الجزائر في عدة مجالات مع الالتزام بالاحترام المتبادل والتقدم المشترك والشراكة العملية الموجهة نحو النتائج، معربا عن ثقته في أن المباحثات التي جرت خلال هذه الدورة ستسمح للعلاقات الجزائرية-المجرية بدخول "آفاق جديدة" قوامها توسيع التعاون وتعزيز الروابط الاقتصادية. وأشار السيد فارغا إلى أن المجر تعتبر الجزائر "شريكا رئيسيا في شمال إفريقيا"، لا سيما وأن "العلاقات بين البلدين تمتد لعدة عقود واتسمت بالثقة والاحترام المتبادل والصداقة".

الحوار
EL HIWAR
الصفحة:2-3

في إطار شراكات استراتيجية بين البلدين

الجزائر -تونس.. عزم على إحداث نقلة اقتصادية شاملة

- سيفي: علاقات التعاون الجزائرية.التونسية بلغت درجة من النضج
- رئيسة الحكومة التونسية تشيد بالإصلاحات الهيكلية التي تشهدها الجزائر
- التوقيع على 25 اتفاقا ومذكرات التفاهم وبرامج التعاون في عديد القطاعات
- حجم المبادلات التجارية الجزائرية.التونسية بلغت 2.30 مليار دولار في 2024

تسعى الجزائر وتونس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال إرساء شراكات استراتيجية وتبادل الخبرات في شتى المجالات بما يعود بالنفع على البلدين ولبلوغ هذا الهدف الأسمى سطرت الدولتين الخطوط العريضة لتعزيز هذه العلاقات القائمة على أسس قوية ومتينة. ولإعطاء أكثر دفع لهذا التعاون الثنائي انعقدت يوم الجمعة الدورة الـ 23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية.التونسية للتعاون والتي تشكل لبنة إضافية في مسار التعاون بين البلدين، وفرصة لتأكيد توافقهما تجاه العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

م. جمال

علاقات التعاون الجزائرية.التونسية بلغت درجة من النضج

في السياق أكد الوزير الأول، سيفي غريب، أن علاقات التعاون الجزائرية.التونسية بلغت اليوم درجة من النضج والتجربة، شكلن من وضع آليات مبتكرة ومكيفة تسمح بتذليل أي صعوبات تعترض تجسيد الطموحات المشتركة للبلدين.

وفي كلمة له خلال الجلسة الموسعة للدورة الـ23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية.التونسية للتعاون، قال غريب: "لقد بلغت علاقات تعاوننا وشراكتنا درجة من النضج والتجربة، تمكننا أن نتخاطب كإخوة وجيران، بالوضوح الضروري، التي تضمن تعزيز وتكريس كل ما هو إيجابي ومفيد للطرفين، وتصويب وتقويم كل ما هو دون ذلك، من خلال وضع آليات مبتكرة ومكيفة تسمح بتذليل أي عقبات تعترض تجسيد طموحاتنا المشتركة في مختلف المجالات". وفي هذا الإطار، نوه الوزير الأول بالمستوى "المتميز والنوعي" الذي بلغته العلاقات بين الجزائر وتونس، والخطوات الكبيرة التي تم تجسيدها في هذا الاتجاه، في ظل الإرادة القوية التي تحدو قائديهما، رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والرئيس التونسي، قيس سعيد، من أجل "الرقي بها إلى مصاف الشراكة الاستراتيجية والاندماجية".

وعن التئام اللجنة المشتركة الكبرى في دورتها الـ23، جدد الوزير الأول تأكيده على أن هذه اللحظة تشكل فرصة مواتية لبحث راهن ومستقبل علاقات التعاون والشراكة بين البلدين، من خلال تقييم ما تم تجسيده منذ الدورة الأخيرة للجنة المشتركة الكبرى للتعاون التي انعقدت بالجزائر يوم 4 أكتوبر 2023، والتي تعتبر "الآلية المحورية لمتابعة ومرافقة الحركية الهامة التي تعرفها علاقات التعاون بين بلدينا الشقيقين". كما تعد هذه الدورة أيضا مناسبة لمواصلة بحث سبل ترقية وتعزيز البعد الإقتصادي لعلاقات الأخوة والجوار التي تجمع البلدين، خاصة من خلال تنمية المناطق الحدودية وتعزيز التعاون اللامركزي والتكفل بمختلف الجوانب ذات الصلة بتنقل وإقامة الأفراد بين الجانبين".

> **سجل الجانبان توافقا في الرؤى حول ضرورة التوجه نحوتعزيز سبل الشراكة ودعم القطاع الخاص، ليواكب تطلعات قيادتي البلدين الحريصتان على تنويع وتعزيز مجالات التعاون**

نتائج "إيجابية ومرضية" تحققت في العديد من محاور التعاون بين البلدين

على صعيد ذي صلة، توقف الوزير الأول عند النتائج "الإيجابية والمرضية" التي تحققت في العديد من محاور التعاون، على غرار التنسيق والتشاور المتواصل بين قيادتي البلدين، حيث قال بهذا الخصوص، "تجمن عالميا التنسيق المتواصل والتشاور بين البلدين لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية، لاسيما في مجال تأمين الحدود المشتركة، من أجل الحد من مظاهر الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة السرية والتهريب بمختلف أشكاله والاتجار بالمخدرات".

حجم المبادلات التجارية بين الجزائروتونس بلغ 2.30 مليار دولار في 2024

من جهة أخرى، يمثل قطاع الطاقة، "حلقة أساسية في التعاون الثنائي"، مثلما أشار إليه غريب، الذي سجل بارتياح مساهمة الصادرات الحالقوية الجزائرية في تلبية الطلب الداخلي في تونس على الغاز الطبيعي والكهرباء.

في سياق آخر، وبعد أن أشار إلى أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين قد بلغ 2.30 مليار دولار سنة 2024، لفت الوزير الأول إلى أنه "وبالرغم من أن تونس تمثل المرتبة الثانية إفريقيا من بين الشركاء التجاريين للجزائر، إلا أن البيانات الإحصائية، تشير إلى أن المبادلات البينية تبقى دون مستوى قدرات البلدين".

ضرورة العمل لدفع التعاون والشراكة نحو المزيد من التكامل والاندماج

بناء على ذلك، أبرز سيفي ضرورة العمل من أجل دفع التعاون والشراكة نحو المزيد من التكامل والاندماج، عبر "توفير الشروط المناسبة لرفع التبادل التجاري خارج المحروقات، لاسيما من خلال إزالة جميع العوائق البنيوية أو الظرفية التي تقف حاجزا أمام تطوير وانسيابية حركة المبادلات التجارية".

أما فيما يتعلق بالوضع الإقليمي والدولي، سجل الوزير الأول ارتياحه الكبير للتوافق التام في مواقف البلدين إزاء العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك"، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والملف الليبي. وخلص إلى التأكيد، مرة أخرى، على عزم الجزائر على مواصلة العمل وبشكل حثيث ومنسق "لتنشيط مخرجات الدورة الـ23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية. التونسية، تجسيدا لتوجيهات السامية لقادتي البلدين، وخدمة لتطلعات الشعبين الشقيقين، ووفاء لتضحياتهما المشتركة".

رئيسة الحكومة التونسية تشيد بالإصلاحات الهيكلية التي تشهدها الجزائر

من جهتها، أشادت رئيسة الحكومة التونسية، سارة الزعفراني، بما تشهده الجزائر من إصلاحات هيكلية ومؤسساتية عميقة، بقيادة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون. وفي كلمة لها خلال الجلسة الموسعة للدورة الـ23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية.التونسية للتعاون، التي ترأستها مناصفة مع الوزير الأول، سيفي غريب، نوهت الزعفراني بالمشاريع التنموية الهامة التي تعرفها الجزائر، والتي تعزز من مسار بناء الجزائر الجديدة، تحت قيادة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

اللجنة المشتركة الكبرى الجزائرية. التونسية "محطة هامة"

اعتبرت رئيسة الحكومة التونسية أن كل مكسب تنموي تحققه الجزائر وبلادها يعد "مكنة أساسية لخدمة الهدف الأسمى وهوالتقدم في تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والشراكة المتضامنة بين البلدين". وفي هذا الاتجاه، يأتي انعقاد الدورة العالية للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية. التونسية، التي وصفتها الزعفراني بـ"المحطة الهامة التي تمكن من متابعة ما تحقق من إنجازات في مختلف مجالات التعاون المشترك وتقييم مسارات، واستشراف آفاق جديدة لتعزيزه وتطوير آلياته من أجل مزيد من النجاعة والسرعة".

ديناميكية إيجابية ونتائج مرضية للتعاون الثنائي بين البلدين

هذا وعبرت رئيسة الحكومة التونسية، في هذا السياق، عن ارتياحها لـ"الديناميكية الإيجابية والنتائج المرضية" التي تطبع التعاون الثنائي بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، حيث "تعكس الإنجازات الملموسة في هذا الصدد "الإرادة المشتركة والصادقة" للبلدين في التوجه نحو تكامل حقيقي على كافة الأصعدة".

من جهة أخرى، ثمنت رئيسة الحكومة التونسية تطابق وجهات نظر البلدين تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، معتبرة التنسيق والتشاور المتواصل بين قيادتي الدولتين بخصوص مختلف الملفات المدرجة في هذا الإطار "دافعا أساسيا لتعزيز علاقاتهما الثنائية". كما سجلت، في هذا السياق، ضرورة "إحكام التشاور حول التطورات الجارية في الفضاء الأورومتوسطي ولتكاتف من حول لحفظ مصالح بلدينا الشقيقين"، مثلما تابعت. وبهذه المناسبة، جدد الطرفان التأكيد على توافق الرؤى بخصوص العديد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، لاسيما منها القضية الفلسطينية والملف الليبي.

التوقيع على 25 اتفاقا في عدة قطاعات

توجت أشغال الدورة الـ23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية. التونسية للتعاون، تحت رئاسة الوزير الأول، سيفي غريب، ورئيسة الحكومة التونسية، سارة الزعفراني، بالتوقيع على 25 اتفاقا بخص عدة قطاعات. وجرت مراسم التوقيع تحت إشراف الوزير الأول وظيفته التونسية، عقب الجلسة الموسعة للدورة العالية للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية. التونسية للتعاون.

وفي هذا الإطار، وقعت الجزائر وتونس اتفاقية تعاون في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في قطاع التأمينات، إلى جانب اتفاقية أخرى تخص مجال الاعتماد، جمعت الهيئة الجزائرية للاعتماد والمجلس الوطني للاعتماد. كما تم التوقيع أيضا على اتفاقية إطار للتعاون بين الجزائرية للمياه والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، وكذا اتفاقية تعاون بين الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات والمجمع المهني للشراك لمنتجات الصيد البحري التونسي، فضلا عن اتفاقية إطار للتعاون بين الديوان الوطني للسقي وصرف المياه في الجزائر والإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه في تونس.

من جهة أخرى، وقع البلدان على اتفاقية توأمة وتعاون بين المؤسسة الجزائرية العمومية للإذاعة المسموعة والإذاعة التونسية ومذكرة تفاهم بين المؤسسة العمومية للناقلين الجزائري ومؤسسة التخزين التونسية، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم أخرى بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة تونس إفريقيا للأنباء. كما تم التوقيع على اتفاقية استغلال مشترك لخطوط نقل دولي منتظم للأشخاص على الطرقات بين المؤسسة العمومية الاقتصادية الجامعة للنقل والخدمات

بالجزائر والشركة الرومانية للنقل بين المدن بتونس.

من جهة أخرى، وقع الطرفان على اتفاقية تعاون في مجال التكفيل واتفاقية توأمة بين المؤسسة العامة للعمل بالجزائر والهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية بتونس. كما تم التوقيع على اتفاقية بين المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين "قاسي الطاهر" بالأبيار بالجزائر والمركز الوطني للتكوين المكونين وهندسة التكوين بتونس، وتدعمت العلاقات الجزائرية-التونسية أيضا بالتوقيع على اتفاقية تعاون بين الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالجزائر والمؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بتونس في مجال التمثيل المتبادل، علاوة على مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة الصيدلانية بالجزائر ووزارة الصحة التونسية. كما شملت مراسيم التوقيع مذكرة تفاهم بين المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية بالجزائر والأكاديمية الدبلوماسية الدولية بتونس، وأخرى بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، تم التوقيع على مذكرة تعاون بين المدرسة العليا لأساتذة العلوم والتكنولوجيا بالجزائر والمعهد العالي للتربية الخاصة بتونس، وأخرى تخص ميادين الطاقة والطاقات الجديدة والمتجددة بين وزارة الطاقة والطاقات المتجددة ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة بتونس. كما شملت القائمة كذلك مذكرة تفاهم تم توقيعها بين لجنة الإشراف على التأمينات بوزارة المالية والهيئة العامة التونسية، تخص تبادل المعلومات والرقابة والإشراف على قطاع التأمين.

على صعيد متصل، وقع الجانبان على برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الرياضة للفترة (2026- 2027)، وآخر يتعلق بقطاع الشباب للفترة ذاتها، وبرنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال النهوض بالمرأة والأسرة والمفقولة وكبار السن للفترة (2026- 2028). وفي الشق الثقافي، وقعت وزارة الثقافة والفنون ووزارة الشؤون الثقافية التونسية على برنامج تنفيذي، وهو نفس الأمر بالنسبة لوزارتي الصحة للبلدين، اللتين وقعتا على برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في هذا المجال، للمستوات الثلاثة المقبلة.

وبهذه المناسبة، وقعت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار على برنامج تنفيذي لمذكرة تفاهم لسنتي 2026، 2027. كما وقع الوزير الأول وظيرته التونسية على محضر اجتماع الدورة.

إبرام 7 اتفاقيات بين فاعلين اقتصاديين من البلدين

في إطار الدورة، نظم، المنتدى الاقتصادي المشترك الجزائري - التونسي، تحت إشراف الوزير الأول وظيرته التونسية، حيث سجل الجانبان توافقا في الرؤى حول ضرورة التوجه نحو تعزيز سبل الشراكة ودعم القطاع الخاص، لمواكب تحولات قيادتي البلدين الجريستان على تنويع وتعزيز مجالات التعاون. وصرف المنتدى، لأول مرة، إبرام 7 اتفاقيات بين فاعلين اقتصاديين من البلدين، فيما سجل حضور نحو 210 مؤسسات اقتصادية.

وقبيل افتتاحهما لأشغال الدورة، أجرى الوزير الأول ورئيسة الحكومة التونسية محادثات توسعت لتشمل وفدي البلدين، حيث تم الاستماع لتقرير لجنة برئاسة وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، أحمد عطاف، ونظيره التونسي محمد علي النفطي. بعدها، تم عقد الجلسة الموسعة للدورة، حيث أوضح غريب أن انعقاد هذا الحدث يندرج في إطار تجسيد التعليمات السامية لقائدي البلدين، رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وأخيه الرئيس قيس سعيد، للارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى مصف الشراكة الاستراتيجية المتضامنة والمندمجة. كما ثمن أيضا التنسيق للتواصل والتكثف بين البلدين، لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية، لاسيما في مجال تأمين الحدود المشتركة، من أجل الحد من مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة السرية والتهريب بمختلف أشكاله والاتجار بالمخدرات.

توفر البلدين على مواطن متعددة للتكامل الاقتصادي

في الشق الاقتصادي، أكد الوزير الأول توفر البلدين على مواطن متعددة للتكامل الاقتصادي، بما يؤهلهما لبناء شراكات خلاقة منتجة ومربحة في شتى المجالات، متى تم تبني خارطة طريق واضحة للعالم، ووضع آليات عملية وفق برنامج زمني واضح لتجسيد مشاريع التعاون في القطاعات الحيوية وذات الأولوية.

من جهتها، أعربت رئيسة الحكومة التونسية عن بالغ ارتياحها للمستوى الذي بلغه حجم التعاون الثنائي، كما نوهت بمساهمة الجزائر في ضمان تزويد تونس بالموارد الطاقوية، مشيدة في الوقت ذاته بالحركية التي تطبع المبادلات الاقتصادية الثنائية في المجالات التجارية والاستثمارية التي يتعين تنشيطها ومرافقتها من أجل تعزيز مكاسبها ومضاعفة حجمها.

الدورة الـ23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية "خطوة هامة"

هذا واختتمت، بعد ظهر هذه الجمعة بالعاصمة تونس، أشغال الدورة الـ23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية، التي شكلت "خطوة هامة على درب تعزيز ومرافقة الحركية للمساعدة للتعاون الثنائي الذي يجمع البلدين الشقيقين". وسمحت هذه الدورة بدراسة سبل الارتقاء بالتعاون بين البلدين، تجسيدا لـ"الإرادة القوية التي يتحد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وأخيه الرئيس قيس سعيد، للوصول به إلى مصف الشراكة الاستراتيجية والاندماجية، التي تكون في مستوى النضال والتضحيات المشتركة للشعبين الشقيقين". وفي هذا المنحى، شكلت هذه الدورة أيضا فرصة لاستعراض وجه التعاون القائمة بين تونس والجزائر في مختلف المجالات وتقييم حصيلته منذ انعقاد الدورة السابقة، فضلا عن كونها قد سمحت ببحث سبل تطوير آلياته وتعزيز إطاره القانوني وتوسيع آفاقه، مما "سيفتح الآفاق أمام انطلاقة جديدة في مسيرة علاقات الأخوة والتعاون بين البلدين الشقيقين". يذكر أن سيفي غريب استقبل بقصر قرطاج، من قبل رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد، حيث نقل له التحيات الأخوية لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وحرصه الكامل على توطيد الروابط الأخوية بين الشعبين الشقيقين وتعميق التعاون الثنائي في شتى المجالات.

خبراء لـ"الحوار": الجزائر-تونس ...نحو جدوى اقتصادية حقيقية تخدم الشعبين

■ إرادة سياسية مشتركة لتطوير شراكة استراتيجية حقيقة ■ آفاق واعدة للتكامل الاقتصادي والأمن الغذائي في قلب الشراكة

تشهد العلاقات "الجزائرية- التونسية" مرحلة هامة عقب توقيع حزمة واسعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في ختام الدورة الـ 23 للجنة الكبرى للشراكة، وهو ما يعكس إرادة سياسية مشتركة لتطوير شراكة استراتيجية متعددة القطاعات، والتي تبرز أهميتها في كونها تتجاوز الطابع البروتوكولي التقليدي لتوقيع الاتفاقيات، لتتحول إلى مشروع اقتصادي متكامل يربط بين الاستثمار والإنتاج والتكامل اللوجستي والطاقة والأمن الغذائي.

وأكد خبراء عبر "الحوار"، أن نجاح هذه الشراكة لن يقاس بمجرد توقيع الاتفاقيات، بل بتحويلها إلى مشاريع ملموسة، تتجاوز العقبات، وتحقق الربط الفعلي بين القطاعات الحيوية، مع التركيز على إشراك القطاع الخاص، والاستثمار في التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، وفي هذا الإطار، تمثل الشراكة "الجزائرية - التونسية" وفق تقديراتهم، نموذجا واعدا للتكامل البيني وفرصة حقيقية لإرساء تعاون مستدام يحقق مصالح البلدين وشعبيهما.

آفاق واعدة نحو التكامل الاقتصادي

في هذا السياق، أكد حمروني إسماعيل، رئيس مجلس الاستثمار والتعاون الدولي، في تصريح لـ "الحوار"، أن "هذا الزخم الدبلوماسي والاقتصادي يمثل لبنة أساسية في بناء شراكة استراتيجية شاملة واندماجية، تقيم آفاقها بالجدوى العالية". وأوضح أن "هذه الاتفاقيات تأتي في ظل تحديات إقليمية وعالمية تتطلب تعزيز التكامل البيني وتحقيق الاكتفاء الذاتي المشترك".

تعزيز الاندماج الاقتصادي والتجاري

هذا وأشار المتحدث إلى أن "الاتفاقيات الجديدة، خاصة تلك المتعلقة بتنظيم خدمات النقل البري الدولي المنتظم وإعادة تشغيل خط السكك الحديدية، تهدف الطريق لرفع حجم التبادل التجاري، مع التركيز على المبادلات خارج المحروقات". ولفت حمروني إلى أن "توقيع مذكرات تفاهم بين وكالات ترقية الاستثمار في البلدين، والاتفاقيات المبرمة بين القطاع الخاص، مثل تلك التي شملت صناعة السيارات والنسيج والصناعات الغذائية، يفتح آفاقا واسعة لإقامة مشاريع مشتركة تستفيد من المزايا التنافسية لكل بلد، وتستهدف أسواقا إقليمية وعالمية".

الأمن الطاقوي والمائي والغذائي

باعتبار الجزائر موردا رئيسيا للغاز الطبيعي والكهرباء لتونس، فإن "العمل على تجسيد مشروع الربط الكهربائي الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا يشكل خطوة استراتيجية نحو تعزيز الأمن الطاقوي في المنطقة"، مشيرا أن "7 اتفاقيات شملت قطاعات حيوية مثل الهندسة الريفية والصيد والموارد المائية والحصاد البحري وتربية المائيات، وهو تعاون ضروري لتبادل الخبرات والتقنيات، مما يساهم بشكل مباشر في تعزيز الأمن الغذائي المشترك".

التنمية المستدامة والمناطق الحدودية

وتحدث أكد أن "تنفيذ المشاريع المشتركة في المناطق الحدودية المشتركة يعزز التنمية المحلية، ويحسن مستوى الخدمات للسكان على جانبي الحدود، ويسهم في خلق فرص عمل مستدامة"، مشيرا أن "7 اتفاقيات التي شملت مجالات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى التعاون في مجالات العمل والتشغيل".

التوصيات الاستراتيجية للارتقاء بالشراكة

يتطلب تحويل هذه الاتفاقيات إلى إنجازات ملموسة، يقول حمروني الالتزام بعدة محاور أساسية، أبرزها إنشاء هيئة مشتركة عليا للتنفيذ والمتابعة، تكون مهمتها تقييم الأداء بشكل دوري، وتذليل العقبات". وأضاف أن "إشراك القطاع الخاص من خلال تفعيل مخرجات منتدى الاقتصادي الجزائري التونسي، وتجميع الشراكة بين المقاولين الجزائريين في البلدين (B2B)، مع تيسير منح التأشيرات لرجال الأعمال وتنظيم المزيد من اللقاءات القطاعية المتخصصة، أمر بالغ الأهمية". لافتا أيضا إلى ضرورة "التركيز على التحول الرقمي المشترك والتعاون في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات لتبسيط الإجراءات الجمركية والتجارية".

وختم رئيس المجلس ذاته، بالقول إن "العلاقات الجزائرية التونسية تتجاوز مرحلة الأخوة التقليدية لتدخل مرحلة الشراكة الاستراتيجية الاندماجية، إنها خطوة عملاقة نحو تأسيس نموذج مغاربي للتعاون البيني، وتحقيق الرخاء المشترك لبلدينا وشعبينا الشقيقين".

رهان التنفيذ الميداني

بدوره، أكد الأمين العام للمركز الجزائري للدراسات الاقتصادية والبحث في قضايا التنمية المحلية، البروفيسور منار نصر الدين، في تصريح لـ "الحوار"، أن "الاتفاقيات الموقعة تشير إلى رغبة مشتركة في خلق قيمة مضافة حقيقية". وأبرز منار أن هذا التوجه "يتناغم مع تسجيل ارتفاع المبادلات التجارية بنسبة 42 بالمائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وبلوغها حوالي 2.3 مليار دولار سنة 2024، ما يجعل تونس ثاني شريك تجاري إفريقي للجزائر". ومن منظور استراتيجي يرى المتحدث ذاته أن "التعاون لم يعد محصورا في التنسيق السياسي أو الدبلوماسي فقط، بل اتجه بشكل أوضح نحو بناء شراكة عملية قائمة على الاستثمار والإنتاج". ويبقى التنفيذ على أرض الواقع المقياس الحقيقي لنجاح الاتفاقيات، لا سيما في ظل المؤشرات الإيجابية المسجلة، يقول منار "التحدي الحقيقي لا يكمن في توقيع الاتفاقيات بقدر ما يكمن في تنفيذها ميدانيا". وأضاف أن أبرز العراقيل التي قد تواجه هذا المسار تشمل "مسائل التمويل وتعقيد بعض الإجراءات الإدارية، وكذلك بطء الربط اللوجستي، وغياب التنسيق الكافي". ومن أجل تجاوز هذه التحديات، شدد على ضرورة "تبسيط مسارات وإجراءات الاستثمار، وتسريع مشاريع الربط الطاقوي، وتحسين آليات النقل واللوجستيك، خاصة على مستوى المناطق الحدودية، وتحويل هذه المناطق من فضاءات صبور إلى فضاءات إنتاج وتكامل اقتصادي بما يخدم الأمن الغذائي والطاقوي للبلدين، ويعزز موقعهما في سلاسل التوريد الإقليمية".

على صعيد التنفيذ والمتابعة، أكد المتحدث ذاته أن "نجاح هذه الدورة يبقى مرهونا بقدرة الجانبين على إرساء آليات متابعة صارمة وشفافة"، لافتا إلى "الحديث عن لجان تقنية مشتركة وزيارة زمنية واضحة وهو مؤشرات قياس للنتائج الاقتصادية والاجتماعية أصبح ضرورة". وأضاف البروفيسور منار، أن "التجارب السابقة أظهرت أن توقيع الاتفاقيات وحده لا يكفي ما لم يترجم إلى مشاريع ملموسة"، مؤكدا في ختام تصريحاته أن "هذه الدورة وضعت الأساس الصحيح، لكن الرهان الحقيقي يبقى في سرعة التنفيذ وجودة النتائج".

بين البعد الاستراتيجي والبعد الاقتصادي العملي

يمكن تقييم آفاق وجدوى الشراكة "الجزائرية - التونسية" متعددة القطاعات من خلال مقاربة تجميع بين البعد الاستراتيجي، والبعد الاقتصادي العملي، حسب ما أكد هواري تيفرسي، الخبير في الشؤون الاقتصادية في تصريح لـ "الحوار".

من تبادل تجاري تقليدي إلى مشاريع إنتاج مشتركة

تتحقق الجدوى العالية لهذه الشراكة إذا تم الانتقال من تبادل تجاري تقليدي إلى مشاريع إنتاج مشتركة، يقول تيفرسي، مشيرا إلى الآفاق الواعدة لتكامل الصناعات الغذائية والتحويلية، والصناعات الميكانيكية والكهربائية، والصناعات الصيدلانية، والمناولة الصناعية"، وأن الأثر المتوقع يتمثل في "رفع القيمة المضافة المحلية، وتقليص الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية المشتركة نحو إفريقيا وأوروبا".

وأكد الخبير أن "التعاون الطاقوي يشكل العمود الفقري للشراكة"، فيما يشكل التكامل اللوجستي الشرط العملي لإنجاح باقي الاتفاقيات، مشيرا إلى أن "الأثر المتوقع يتمثل في تقليص كلفة التبادل، وتسريع حركة السلع، وإدماج البلدين في سلاسل التوريد المتوسطية والإفريقية".

وذكر تيفرسي أن "الشراكة الزراعية تمثل بعدا استراتيجيا للتنمية المستدامة"، وأن "النتيجة المرجوة هي تقليص التبعية الغذائية، وتطوير الصناعات الغذائية، واستقرار الأسعار".

رفع حجم المبادلات البينية وخلق سلاسل قيمة إقليمية

بخصوص أثر الشراكة على التكامل البيني، أوضح أن "هذه الشراكة الثنائية يمكن أن تشكل نواة صلبة لإحياء التكامل، وتقديم نموذج عملي لتجاوز الجمود الإقليمي"، واقتصاديا، ستساهم في "رفع حجم المبادلات البينية وخلق سلاسل قيمة إقليمية". كما أكد أن "النجاح رهين بمشاريع محددة، وآجال تنفيذ واضحة، ومصادر تمويل وأن الحوكمة والمتابعة تتطلب إنشاء آلية مشتركة دائمة للتتبع والتقييم، مع مؤشرات أداء قابلة للقياس وشفافية في الإنجاز"، مشيرا إلى أهمية "إشراك القطاع الخاص". أما بشأن البعد البيئي والاجتماعي، فذكر بأنه "يجب توجيه الاستثمارات نحو الطاقات النظيفة، والاقتصاد الأخضر، وخلق فرص عمل مستدامة".

وأبرز في ختام تصريحاته أن الشراكة "الجزائرية - التونسية" تملك جدوى اقتصادية حقيقية وآفاقا واعدة، شرط أن تتحول من تعاون تقليدي إلى تكامل إنتاجي، ومن خطاب سياسي إلى مشاريع ملموسة، وإذا أحسن تنفيذها، يمكن أن تصبح نموذجا إقليميا للتنمية المستدامة والتكامل البيني في المغرب العربي".

إيمان دهماني

المستثمر
صوت المستثمر الجزائري
يومية وطنية جزائرية
الصفحة: 8-9

الجزائر وتونس

شراكة إنتاجية متجددة تتجاوز التنسيق التقليدي

■ بقلم: محمد الصالح براهمي

جاء انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة الكبرى المشتركة الجزائرية التونسية في مرحلة دقيقة تتسم بتسارع التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وما يرافقها من تحديات مرتبطة بالأمن الغذائي والطاقوي، وسلاسل التوريد، والتحولات الجيوسياسية. وفي هذا السياق، شكل هذا الاستحقاق الثنائي محطة سياسية واقتصادية بالغة الأهمية لإعادة ضبط أولويات التعاون بين الجزائر وتونس، والانتقال من منطق التنسيق التقليدي إلى منطق الشراكة المبنية على مشاريع ملموسة ذات أثر مباشر على التنمية في البلدين.

أشغال الدورة عكست بوضوح عمق العلاقات التاريخية التي تجمع الجزائر وتونس، والتي تقوم على روابط سياسية وإنسانية راسخة، غير أن البعد الاقتصادي حظي هذه المرة باهتمام خاص. فقد حرص الجانبان على تقييم مستوى تنفيذ الاتفاقيات السابقة، وتشخيص مواطن الخلل التي حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة، مع التأكيد على ضرورة اعتماد مقاربة أكثر نجاعة في متابعة وتفعيل ما يتم الاتفاق عليه، بما يضمن تحقيق نتائج عملية على أرض الواقع.

وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري، توّجت الدورة بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الرامية إلى تسهيل المبادلات التجارية بين البلدين، لاسيما من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية، وتذليل العراقيل التقنية والإدارية التي تعيق انسيابية السلع والخدمات. كما تم الاتفاق على تعزيز التنسيق بين الهياكل المعنية بالتجارة الخارجية، بما يسمح برفع حجم التبادل التجاري الذي لا يزال دون الإمكانات الحقيقية التي يزخر بها البلدان، خاصة في ظل تقارب النسيج الاقتصادي وتكامل عدد من الشعب الإنتاجية.

وفي مجال الاستثمار، ركزت الاتفاقيات المبرمة على تشجيع الاستثمارات المشتركة، سواء بين المؤسسات العمومية أو عبر تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد تم التأكيد على أهمية خلق مناخ أعمال أكثر جاذبية، وتبادل الخبرات في مجالات الصناعات التحويلية، والصناعات الغذائية، ومواد البناء، بما يسمح بتطوير سلاسل قيمة مشتركة تعزز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية والتونسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

ملف الطاقة شكّل بدوره أحد المحاور الأساسية للنقاش، بالنظر إلى موقعه الاستراتيجي في دعم الاستقرار الاقتصادي. وجرى الاتفاق على تعزيز التعاون التقني وتبادل الخبرات في مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة، مع استكشاف فرص تطوير مشاريع مشتركة تسهم في تعزيز الأمن الطاقوي، ومواكبة التحول نحو الطاقات النظيفة، بما يتماشى مع الالتزامات البيئية لكلا البلدين.

أما في قطاع النقل واللوجستيك، فقد شددت المباحثات على ضرورة تحسين الربط البري والبحري بين الجزائر وتونس، باعتباره عاملاً حاسما في تنشيط المبادلات التجارية وحركة الأشخاص. وتم الاتفاق على العمل المشترك لتطوير البنى التحتية الحدودية، وتحديث آليات النقل، بما يساهم في تقليص تكاليف الشحن وتحسين تنافسية المنتجات المتبادلة.

ولم تغفل الدورة الـ23 البعد الاجتماعي والإنساني للعلاقات الثنائية، حيث شملت الاتفاقيات مجالات التعاون في الصحة، والتعليم العالي، والتكوين المهني، والتبادل الثقافي. ويعكس هذا التوجه قناعة مشتركة بأن ترقية العلاقات لا تقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضا الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز التقارب بين المجتمعين الجزائري والتونسي.

ورغم الأهمية البالغة لما تم التوصل إليه من اتفاقيات، فإن نجاح مخرجات هذه الدورة يظل مرهوناً بمدى فعالية آليات التنفيذ والمتابعة. وقد أكد الجانبان في هذا الإطار على ضرورة تفعيل اللجان القطاعية المنبثقة عن اللجنة الكبرى المشتركة، واعتماد رزنامة واضحة للتقييم الدوري، بما يسمح بتجاوز الإشكالات التي طبعت تنفيذ بعض الاتفاقيات السابقة.

في المحصلة، تؤشر الدورة الثالثة والعشرون للجنة الكبرى المشتركة الجزائرية التونسية إلى مرحلة جديدة في مسار العلاقات الثنائية، عنوانها الانتقال من التصريحات إلى الإنجاز، ومن النوايا إلى المشاريع الملموسة. ومع تنوع الاتفاقيات الموقعة واتساع مجالات التعاون، تبدو آفاق الشراكة الجزائرية–التونسية واعدة، شريطة استثمار الزخم السياسي الحالي وتحويله إلى مكاسب اقتصادية واجتماعية مستدامة تخدم مصالح الشعبين الشقيقين.

الخبير الاقتصادي هواري تيغرسي:

الاتفاقيات الجزائرية–التونسية فرصة تاريخية للانتقال من التعاون السياسي إلى شراكة إنتاجية فعلية

صرّح الخبير الاقتصادي هواري تيغرسي لجريدة "المستثمر"، بأن الاتفاقيات الموقعة خلال الدورة الأخيرة للجنة المشتركة الجزائرية–التونسية تحمل مؤشرات واضحة على وجود إرادة سياسية للانتقال من منطق التعاون التقليدي إلى شراكة اقتصادية ذات طابع إنتاجي وقيمة مضافة أعلى، خاصة مع توقيع عدد معتبر من الاتفاقيات متعددة القطاعات شملت مجالات البنية التحتية، الصناعات التحويلية، النقل والطاقة. غير أنه أكد أن هذا التحول، رغم أهميته على المستوى السياسي، يظل مرهوناً بمدى القدرة على ترجمة هذه الاتفاقيات إلى مشاريع ملموسة قابلة للتنفيذ، وقادرة على الاندماج في النسيج الصناعي المحلي وخلق سلاسل قيمة إقليمية حقيقية.

وأوضح تيغرسي أن الاتفاقيات، في حد ذاتها، تمثل إطار خصب لتطوير التعاون، لكنها لا تكفي وحدها لإحداث تحول نوعي ما لم تُرفق بمخططات تنفيذ دقيقة تشمل آجالاً زمنية واضحة، وآليات تمويل مستدامة، وشركاء تقنيين قادرين على نقل المعرفة وبناء القدرات المحلية. كما شدد على ضرورة اعتماد سياسات تشجع التصنيع المحلي وتدعم الإدماج الصناعي، سواء من خلال فرض نسب محتوى محلي أو تقديم حوافز للمؤسسات القادرة على الانخراط في المشاريع الثنائية، معتبر أن القيمة المضافة الحقيقية تتحقق عندما تتحول الاتفاقيات إلى استثمارات منتجة مرتبطة بسلاسل توريد واضحة.

وفيما يتعلق بالتحديات العملية التي قد تعيق تنفيذ هذه الاتفاقيات، أشار الخبير الاقتصادي إلى أن التمويل يظل من أبرز الإشكالات، بالنظر إلى أن المشاريع الإنتاجية الكبرى تتطلب تمويلات طويلة الأجل بشروط ميسرة، إضافة إلى تعقيدات إدارية وبيروقراطية ناتجة عن اختلاف الأنظمة والإجراءات بين البلدين. كما لفت إلى ضعف تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد، ومحدودية الربط اللوجستي والنقل، فضلاً عن التباين في الأطر القانونية المتعلقة بالاستثمار وتسوية النزاعات، مؤكد أن غياب آليات متابعة مؤسسية واضحة قد يفرغ الاتفاقيات من مضمونها الاقتصادي.

واقترح تيغرسي، في هذا السياق، جملة من الحلول العملية لتجاوز هذه العراقيل، من بينها إنشاء آليات تمويل مشتركة أو صندوق استثماري ثنائي مدعوم بضمانات حكومية، والعمل على التقارب التشريعي من خلال بروتوكولات خاصة بالمشاريع المشتركة الكبرى، إضافة إلى إطلاق برامج لدعم قدرات المؤسسات المحلية وتشجيع اندماجها في سلاسل القيمة. كما اعتبر أن الاستثمار في مشاريع لوجستية ذات أثر سريع، مثل الممرات التجارية والمراكز اللوجستية المشتركة، من شأنه أن يعزز جدوى المشاريع الصناعية ويقلص تكاليف النقل والتخزين.

وفي تحليله لآفاق التعاون في مجالي الطاقة واللوجستيك، أكد الخبير الاقتصادي أن هذين القطاعين يشكلان ركيزة أساسية لتعزيز الأمن الطاقوي والغذائي للبلدين، من خلال مشاريع الربط الكهربائي وتطوير الطاقات المتجددة، والشراكات في مجالات التكرير والصناعات البتروكيميائية، إلى جانب إنشاء مراكز لوجستية إقليمية مشتركة تخدم سلاسل التوريد الزراعية والصناعية. واعتبر أن تحسين الربط الطرقي والسككي بين مناطق الإنتاج والموانئ سيساهم في رفع تنافسية الصادرات وتقليص هشاشة الإمدادات في فترات الأزمات.

وختم تيغرسي تصريحه بالتأكيد على أن الفرصة المتاحة اليوم حقيقية، خاصة في ظل الزخم السياسي المصاحب لتوقيع هذه الاتفاقيات، غير أن نجاحها يظل مشروط بوجود منظومة حوكمة فعالة تقوم على المتابعة الدورية، والشفافية، وربط الالتزامات بمؤشرات أداء قابلة للقياس. ودعا إلى إطلاق مرحلة أولى سريعة تُسفر عن مشاريع نموذجية ذات نتائج ملموسة، بما يعزز الثقة ويُثبت أن الشراكة الجزائرية–التونسية قادرة على الانتقال من مستوى التعهدات إلى مستوى المكاسب الاقتصادية الفعلية.

●●●

●●●

المستشار الدولي في التنمية الاقتصادية
عبد الرحمان هادف

الطاقة واللوجستيك مفتاحا الأمن الاقتصادي المشترك بين الجزائر وتونس

صرّح المستشار الدولي في التنمية الاقتصادية عبد الرحمان هادف لجريدة المستثمر أن انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة العليا المشتركة الجزائرية–التونسية جاء في مرحلة دقيقة تتسم بتسارع التحولات الاقتصادية العالمية، وتزايد هشاشة سلاسل التوريد، وارتفاع التحديات المرتبطة بالأمنين الطاقوي والغذائي. وفي هذا السياق الإقليمي والدولي المعقّد، تبرز العلاقات الجزائرية–التونسية كإحدى التجارب القليلة في المنطقة التي تمتلك مقومات حقيقية للانتقال من التعاون التقليدي إلى شراكة اقتصادية استراتيجية قائمة على التكامل، وتثمين الموارد، وخلق قيمة مضافة مشتركة.

وأوضح هادف أن أهمية هذه الدورة لا تُقاس فقط بعدد الاتفاقيات الموقعة أو تنوع القطاعات المشمولة، بل تكمن أساسا في الرسائل السياسية والاقتصادية التي حملتها، والتي تعكس إرادة مشتركة لإعادة صياغة نموذج التعاون الثنائي، بما يجعله أكثر ارتباطا بالإنتاج والاستثمار والتنمية المستدامة. وأضاف أن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة تشير إلى تحول تدريجي، لكنه واضح، في طبيعة التعاون بين البلدين، حيث انتقلت العلاقة من التركيز على التنسيق السياسي والتبادل التجاري التقليدي إلى مقاربة أكثر عملية تقوم على إطلاق مشاريع مشتركة ذات بعد إنتاجي، خاصة في قطاعات الطاقة، والصناعة، والنقل، واللوجستيك.

وأشار إلى أن هذا التحول يتجسد من خلال السعي إلى الانتقال من الاتفاقيات الإطارية إلى الاستثمار المشترك، وتعزيز دور المؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص كشريك أساسي في تنفيذ التفاهمات، إلى جانب محاولة إدماج البلدين في سلاسل قيمة إقليمية بدل الاكتفاء بعلاقات تبادلية محدودة الأثر. غير أنه شدد في المقابل على أن هذا التحول، رغم مؤشراته الإيجابية، لا يزال في مرحلة البناء، ويبقى مرهونا بقدرة الطرفين على ترجمة الالتزامات المعلنة إلى مشاريع ملموسة مدعومة بآليات تنفيذ وتمويل واضحة، وجدول زمني واقعي.

وفي ما يتعلق بالتحديات، أكد هادف أن تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية يواجه عراقيل عملية لا يمكن تجاهلها، في مقدمتها التحديات المؤسسية والتنظيمية المرتبطة بتعدد المتدخلين، وتفاوت الأطر القانونية، وبطء الإجراءات الإدارية، وهي عوامل غالبا ما تُضعف جاذبية الاستثمار وتؤخر إنجاز المشاريع. كما تبرز إشكالية النقل واللوجستيك كأحد أبرز العوائق، سواء من حيث كلفة النقل، أو محدودية الربط الفعلي، أو ضعف استغلال الإمكانات الحدودية المشتركة، فضلاً عن تحدي التمويل في ظل غياب آليات مالية ثنائية قوية، وضعف انخراط القطاع الخاص في المشاريع العابرة للحدود.

واعتبر أن تجاوز هذه العراقيل يقتضي مقاربة شاملة تقوم على مواءمة القوانين وتبسيط الإجراءات، خاصة في مجالات الاستثمار والتجارة، وتطوير البنية التحتية للنقل والممرات اللوجستية المشتركة، إلى جانب استحداث أدوات تمويل مبتكرة، مثل الصناديق الاستثمارية الثنائية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وفي تحليله لرهانات المرحلة المقبلة، أبرز هادف أن التعاون في مجالي الطاقة واللوجستيك يمثل أحد أهم أعمدة الشراكة الجزائرية–التونسية، نظر لتكامل الموقع الجغرافي والإمكانات الاقتصادية للبلدين. ففي مجال الطاقة، تشكل الجزائر مورد محوري على المستوى الإقليمي، بينما تمثل تونس شريك عبور واستقرار، ما يفتح آفاقا واسعة لتعزيز الأمن الطاقوي، وتطوير مشاريع مشتركة في الطاقات المتجددة، والربط الكهربائي، والهيدروجين الأخضر، بما يخدم حاجيات البلدين ويفتح فرص إضافية نحو الأسواق الأوروبية والإفريقية.

أما في مجال اللوجستيك والأمن الغذائي، فأوضح أن تحسين شبكات النقل، وتطوير المنصات اللوجستية، ودعم الصناعات التحويلية الغذائية، من شأنه تعزيز انسيابية السلع، وتقليص التكاليف، وتقوية قدرة البلدين على الصمود أمام الأزمات الخارجية، مع تحسين موقعهما ضمن سلاسل التوريد الإقليمية والدولية.

وختم هادف بالتأكيد على أن نجاح الدورة الثالثة والعشرين للجنة العليا المشتركة لا يقاس بحجم الاتفاقيات الموقعة، بل بمدى قدرتها على تحقيق أثر اقتصادي ملموس ومستدام، وهو ما يستدعي إرساء آليات فعالة للمتابعة والحوكمة، تشمل إنشاء جهاز متابعة دائم يتمتع بصلاحيات واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وإشراك القطاع الخاص والغرف المهنية في مراحل التنفيذ والتقييم، إلى جانب إعداد تقارير دورية لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع وتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات بين مختلف الفاعلين. وخلص إلى أن هذه الدورة تشكل فرصة حقيقية لإعادة صياغة العلاقات الجزائرية–التونسية على أسس أكثر عمقا ونجاعة، وإذا ما نجح البلدان في ترجمة التزاماتها إلى واقع ملموس، فإن تجربتهما قد تتحول إلى نموذج عملي للتكامل الإقليمي في عالم باتت فيه الشراكات القوية أحد مفاتيح السيادة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

الخبير الاقتصادي ساري نصر الدين:

الاتفاقيات وضعت الأساس.. والنتائج مرهونة بسرعة التنفيذ

صرّح الخبير الاقتصادي نصر الدين ساري لجريدة المستثمر أن مخرجات الدورة الثالثة والعشرين للجنة الكبرى المشتركة الجزائرية–التونسية تعكس، في تقديره، تحولاً تدريجي لكنه بالغ الأهمية في طبيعة العلاقة الاقتصادية بين البلدين، حيث لم يعد التعاون محصور في التنسيق السياسي أو الدبلوماسي فحسب، بل اتجه بشكل أوضح نحو بناء شراكة عملية تقوم على الاستثمار والإنتاج. وأوضح أن الاتفاقيات الموقعة والتفاهمات التي تم التأكيد عليها، لا سيما في مجالات الطاقة، والصناعة، والفلاحة، والنقل، تعكس رغبة مشتركة في خلق قيمة مضافة حقيقية، وهو ما ينسجم مع تسجيل ارتفاع المبادلات التجارية بين البلدين بنسبة 42 بالمائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وبلوغها حوالي 2.3 مليار دولار سنة 2024، ما يجعل تونس شاني شريك تجاري إفريقي للجزائر.

غير أن ساري شدد، في المقابل، على أن هذه المؤشرات الإيجابية لا تخفي التحدي الحقيقي الذي لا يكمن في توقيع الاتفاقيات في حد ذاته، بقدر ما يكمن في قدرتها على الانتقال إلى حيز التنفيذ الميداني. وأشار إلى أن من أبرز العراقيل التي قد تواجه هذا المسار مسائل التمويل، وتعقيد بعض الإجراءات الإدارية، وبطء الربط اللوجستي، فضلاً عن غياب التنسيق الكافي بين الفاعلين الاقتصاديين في البلدين، وهي عوامل من شأنها أن تُضعف الأثر الاقتصادي المنتظر من هذه الاتفاقيات إذا لم يتم التعامل معها بواقعية وصرامة.

وأضاف أن تجاوز هذه التحديات يقتضي، بالدرجة الأولى، تبسيط مسارات وإجراءات الاستثمار، وتسريع مشاريع الربط الطاقوي، وتحسين آليات النقل واللوجستيك، خاصة على مستوى المناطق الحدودية. وأكد في هذا السياق على ضرورة تحويل هذه المناطق من مجرد فضاءات عبور إلى فضاءات إنتاج وتكامل اقتصادي، بما يخدم الأمنين الغذائي والطاقوي للبلدين، ويعزز موقعهما داخل سلاسل التوريد الإقليمية.

ومن زاوية أكثر واقعية، اعتبر ساري أن نجاح هذه الدورة يبقى مرهون بقدرة الجانبين على إرساء آليات متابعة صارمة وشفافة، تضمن استمرارية العمل وعدم ترك الالتزامات حبيسة البيانات والتصريحات. وأوضح أن الحديث عن لجان تقنية مشتركة، ورزنامة زمنية واضحة، ومؤشرات دقيقة لقياس النتائج الاقتصادية والاجتماعية، لم يعد ترفا مؤسسيا بل أصبح ضرورة ملحّة، خاصة وأن التجارب السابقة أظهرت أن توقيع الاتفاقيات وحده لا يكفي ما لم يُترجم إلى مشاريع ملموسة ذات أثر فعلي على الاقتصاد والتنمية. وخلص إلى أن هذه الدورة وضعت الأساس الصحيح لمسار شراكة أكثر عمقا، غير أن الرهان الحقيقي سيبقى مرتبط بسرعة التنفيذ وجودة النتائج على أرض الواقع.

الخبير الاقتصادي مراد كواشي:

الأمن الغذائي والطاقوي مفتاح الانتقال إلى شراكة جزائرية–تونسية متكاملة

صرّح البروفيسور مراد كواشي، أستاذ جامعي وخبير اقتصادي، لجريدة المستثمر أن الدورة الثالثة والعشرين للجنة العليا المشتركة الجزائرية–التونسية تمثل مناسبة مهمة لمواصلة وتعميق العمل المشترك بين البلدين، خاصة في ظل التطور الملحوظ الذي عرفته العلاقات الثنائية خلال السنوات القليلة الماضية. وأوضح أن هذا التطور تجسّد أساسا في مستوى التنسيق العالي بين الجزائر وتونس في القضايا الأمنية والسياسية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي أو القاري، وهو ما وفر أرضية صلبة لتعزيز التعاون الاقتصادي.

وأضاف كواشي أن الجانب الاقتصادي، رغم التقدم المحقق، لا يزال يتطلب مجهود أكبر بالنظر إلى الإمكانات الكبيرة التي يتوفر عليها البلدان. وأشار في هذا السياق إلى أن حجم التبادل التجاري، الذي يقترب تدريجيا من عتبة ملياري دولار، ورغم تطوره خلال الفترة الأخيرة، يظل دون مستوى الطموحات الحقيقية، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم السوق الجزائرية التي تقارب 50 مليون نسمة، والسوق التونسية التي تتجاوز 12 مليون نسمة، ما يجعل من البلدين سوقين واعدتين وقادرتين على تحقيق تكامل اقتصادي أوسع. واعتبر أن تسريع وتيرة التبادل التجاري، بل والتفكير مستقبلاً في إنشاء منطقة تبادل حر، من شأنه أن يرفع بشكل ملموس حجم المبادلات والاستثمارات البينية.

وفيما يتعلق بالاستثمارات المشتركة، شدد الخبير الاقتصادي على ضرورة التسريع في تجسيد المشاريع الاستثمارية الثنائية، لكونها تشكل أداة أساسية لمعالجة عدد من التحديات الاستراتيجية المشتركة، وعلى رأسها الأمن الغذائي والمائي والطاقوي. ففي مجال الأمن المائي، أوضح أن الجزائر يمكن أن تنقل تجربتها الرائدة في تحلية مياه البحر إلى تونس، إلى جانب إمكانية إطلاق برامج مشتركة لاستغلال المياه الجوفية الكبيرة الموجودة في المناطق الحدودية، وتوجيهها نحو الزراعات الاستراتيجية، خاصة الحبوب، بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي للبلدين.

أما في مجال الأمن الطاقوي، فأشار كواشي إلى أن الجزائر تصدر حالي الكهرباء إلى تونس، معتبر أن المرحلة المقبلة تتطلب توسيع هذا التعاون من خلال استثمارات مباشرة تقودها مؤسسات كبرى، مثل سونطراك وسونلغاز، داخل السوق التونسية. كما لفت إلى وجود مشروع استراتيجي واعد يتمثل في تطوير الهيدروجين الأخضر، حيث يُرتقب أن تشكل الجزائر وتونس معه منصة لتصدير هذه الطاقة النظيفة نحو عدد من الدول الأوروبية، على غرار ألمانيا وسويسرا، ما يستدعي استثمار الخبرات والتجارب المشتركة في هذا المجال.

وفي سياق متصل، أكد البروفيسور كواشي أهمية تبادل الخبرات القطاعية بين البلدين، مشير إلى أن الجزائر يمكن أن تستفيد من التجربة التونسية في قطاع السياحة لتطوير هذا النشاط محليا، كما يمكنها الاستفادة من الخبرة التونسية في صناعة النسيج، التي تحقق صادرات سنوية تقارب ثلاثة مليارات دولار، خاصة وأن هذا القطاع عرف تراجعا في الجزائر خلال السنوات الماضية. وأضاف أن تونس تمتلك أيضا تجربة معتبرة في قطاع الفوسفات، الذي يمثل نسبة مهمة من صادراتها، في وقت تعمل فيه الجزائر على تطوير مشروع ضخم ومندمج للفوسفات في تبسة، ما يفتح المجال أمام شراكات واستثمارات مشتركة في هذا القطاع الاستراتيجي.

وختم الخبير الاقتصادي تصريحه بالتأكيد على أن العلاقات الجزائرية–التونسية تتميز اليوم بمستوى عالٍ من التوافق السياسي والأمني والإنساني، مستندة إلى تاريخ مشترك وتقارب واضح بين قيادتي البلدين. غير أنه شدد على أن هذا الزخم يجب أن يُترجم اقتصاديا من خلال إرساء شراكة استراتيجية حقيقية، خاصة في ظل القرب الجغرافي الذي يمنح ميزة تنافسية كبيرة للصادرات الجزائرية نحو تونس، وللصادرات التونسية نحو الجزائر، من حيث انخفاض تكاليف النقل وسهولة الولوج إلى الأسواق. ودعا في هذا الإطار إلى دعم دور القطاع الخاص وتشجيع رجال الأعمال في البلدين، عبر تبسيط الإجراءات ورفع العراقيل، بما يسمح بتجسيد مشاريع مشتركة فعالة سواء في الجزائر أو في تونس.

الخبير الاقتصادي نبيل جمعة:

الاتفاقيات الجزائرية–التونسية تفتح الباب لشراكة إنتاجية حقيقية

صرّح الخبير الاقتصادي نبيل جمعة لجريدة المستثمر أن الاتفاقيات الموقعة خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة العليا المشتركة الجزائرية–التونسية تعكس فعلا نية سياسية واضحة للانتقال من منطق التبادل التجاري البسيط إلى شراكة إنتاجية أكثر عمقا، خاصة من خلال التركيز على قطاعات استراتيجية مثل الطاقة، والنقل، والربط اللوجستي، إلى جانب الحديث الصريح عن إطلاق مشاريع مشتركة ذات قيمة مضافة. غير أنه شدد على أن هذا التحول لا يمكن قياسه بعدد مذكرات التفاهم الموقعة، بل بجملة من المؤشرات العملية، في مقدمتها وجود مشاريع محددة بأهداف واضحة، وآجال تنفيذ دقيقة، ومصادر تمويل معلنة، بدل الاكتفاء بعناوين عامة وخطابات نوايا.

وأوضح جمعة أن إدماج القطاع الخاص يشكل شرط أساسي لنجاح هذا التحول، ليس كطرف ثانوي أو تابع للإدارة، بل كمحرك حقيقي للاستثمار والإنتاج، مع ضرورة توجيه الشراكة نحو الإنتاج المشترك والتصدير، بدل الاكتفاء بتسهيل المبادلات الثنائية كما هو الحال إلى حد الآن. واعتبر أن العلاقات الاقتصادية الجزائرية–التونسية تمر حاليا بمرحلة انتقالية، حيث تحسن الخطاب وتطورت الأطر، غير أن الاختبار الحقيقي سيبدأ مع تجسيد أول مشروع صناعي أو لوجستي مشترك يدخل فعليا حيز الإنجاز بين البلدين.

وفيما يخص أبرز التحديات العملية التي قد تعيق تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، خاصة في مجالات الاستثمار والنقل وتسهيل المبادلات، أكد الخبير الاقتصادي أن العوائق المطروحة ليست سياسية بقدر ما هي تنفيذية. وأشار إلى أن من بين نقاط الضعف المعروفة تعقيد مناخ الأعمال، واختلاف القواعد التنظيمية والاستثمارية بين البلدين، وبطء إجراءات العبور، وضعف الرقمنة، إلى جانب ارتفاع كلفة النقل البري والبحري رغم القرب الجغرافي، فضلا عن محدودية التمويل وغياب أدوات مالية مخصصة للمشاريع الثنائية المشتركة.

وأضاف أن تجاوز هذه العراقيل يمر عبر حلول عملية بعيدة عن الشعارات، على غرار توحيد بعض الإجراءات، وإقرار مسارات سريعة وميسطة للمستثمرين الجزائريين والتونسيين، واستحداث خطوط تمويل بنكية موجهة حصرا للمشاريع المشتركة، مع إمكانية إنشاء مؤسسات أو بنوك استثمارية مزدوجة جزائرية–تونسية تُعنى بتمويل هذا النوع من المشاريع الاستراتيجية.

وبخصوص كيفية استثمار الجزائر وتونس للتعاون في مجالي الطاقة واللوجستيك لتعزيز الأمن الطاقوي والغذائي وتقوية موقعهما في سلاسل التوريد الإقليمية والدولية، أوضح جمعة أن الرهان الأساسي يكمن في الانتقال من منطق التعاون التقليدي إلى منطق النفوذ الإقليمي. ففي مجال الطاقة، تمتلك الجزائر الموارد، بينما تتمتع تونس بموقع استراتيجي للعبور وخبرة في الربط الإقليمي، والجمع بين هذين العنصرين يمكن أن يعزز الأمن الطاقوي للبلدين ويوفر استقرار طويل المدى للاستثمارات، فضلاً عن تحويلهما إلى محور عبور وتوزيع نحو أوروبا وإفريقيا.

أما في مجال اللوجستيك والأمن الغذائي، فأكد أن الربط بين موانئ البلدين، وتطوير المناطق الحدودية، وتعزيز سلاسل التخزين والتبريد، يمكن أن يساهم في تقليص التكاليف والفاقد، وتحسين تموقع الجزائر وتونس داخل سلاسل التوريد الإقليمية والدولية بدل البقاء على هامشها. وشدد على أن الشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو التفكير بمنطق المنظومة المشتركة، وليس بمنطق ما يربحه كل طرف على حدة.

وفي ما يتعلق بآليات المتابعة والحوكمة، وفي ضوء التجارب السابقة للجنة العليا المشتركة، اعتبر الخبير الاقتصادي أن الحوكمة تظل الحلقة الأضعف تاريخيا، حيث أثبتت التجارب أن الإشكال لا يكمن في توقيع الاتفاقيات، بل في نسيانها بعد انتهاء المراسم. ولضمان استدامة نتائج هذه الدورة، دعا إلى إنشاء لجان متابعة دائمة تضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص، تتمتع بصلاحيات تنفيذية فعلية لا استشارية فقط، مع اعتماد مؤشرات قياس واضحة، مثل عدد المشاريع المنجزة، وحجم الاستثمارات، وعدد مناصب الشغل المستحدثة، وربط التقييم الدوري بالمحاسبة بدل الاكتفاء بتقارير بروتوكولية شكلية.

وختم جمعة تصريحه بالتأكيد على أن الأساس السياسي متوفر، والفرص الاقتصادية حقيقية، غير أن نجاح الشراكة الجزائرية–التونسية سيُحسم في سرعة التنفيذ، وجودة الحوكمة، وقدرة البلدين على الخروج من منطق التعاون المناسباتي نحو شراكة إنتاجية مستدامة وذات أثر ملموس على الاقتصاد والمجتمع.

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

تادامسا نيوز

السبت 13 ديسمبر,2025 13:19

نمو 12.5% في الحبوب.. ماذا تقول تقديرات الزراعة الأمريكية عن الجزائر؟

أكرم مسعود

حملة حصاد محصول القمح في الجزائر الصورة: (ح/م)

يكشف تقرير "الإنتاج الزراعي العالمي" الصادر عن وزارة الزراعة الأمريكية في ديسمبر 2025 عن منحنى تصاعدي واضح في إنتاج الجزائر من الحبوب الأساسية خلال موسم 2026/2025، منحنى لا يقوم على توسع أفقي ظرفي. بل على تحسين فعلي في مؤشرات المردودية وتثبيت القاعدة المساحية. بما يعكس انتقالًا تدريجيًا من نمط إنتاج متذبذب تحكمه المواسم إلى نمط تراكمي أكثر قابلية للاستقرار. صحيح أن هذا التطور لا يُصنَّف كقفزة كمية حادة، غير أنه يحمل دلالة استراتيجية مهمة: المنظومة الفلاحية الجزائرية استعادت جزءًا من فعاليتها داخل سياق مناخي إقليمي صعب، وبدأت في تحويل التحسن التقني إلى زيادة ملموسة في العرض المحلي.

إنتاج القمح في الجزائر تادمسا نيوز

في القمح، يقدّر التقرير للموسم التسويقي 2026/2025 مساحة مزروعة تبلغ 1.80 مليون هكتار، مع مردودية متوسطة في حدود 1.78 طن للهكتار، ما يرفع الإنتاج الوطني إلى نحو 3.20 ملايين طن. هذه المعطيات تعكس خيارًا بنيويًا تبنّته الجزائر خلال السنوات الأخيرة، يقوم على تثبيت المساحات الكبرى بدل المغامرة بتوسعات أفقية غير مضمونة، والتركيز بدلًا من ذلك على تحسين الأداء داخل الهكتار الواحد. فارتفاع الإنتاج المسجل مقارنة بالمواسم السابقة لا يعود إلى زيادة المساحة، بل إلى تحسن متوسط المردودية، وهو ما يشير إلى تطور نسبي في إدارة البذور المعتمدة، والتسميد، وتوقيت الزرع، إضافة إلى تحسن تقنيات المتابعة الزراعية في عدد من الأقاليم.

نصفُ مليون طن في القمح و12.5% في الشعير

وعند مقارنة هذه الأرقام بموسم 2025/2024، يظهر أن إنتاج القمح ارتفع من 3.00 ملايين طن إلى 3.20 ملايين طن، أي زيادة قدرها 0.20 مليون طن. غير أن دلالة هذا الفارق لا تُقرأ بمعزل عن المسار الزمني الأوسع، إذ يضع التقرير إنتاج موسم 2024/2023 عند 2.70 ملايين طن. وبذلك، تكون الجزائر قد رفعت إنتاجها من القمح بنحو نصف مليون طن خلال موسمين فقط، وهو تطور يعكس منطقًا تراكميًا في السياسة الزراعية: تحسين تدريجي في المردودية داخل قاعدة مساحية واسعة يؤدي، بمرور الوقت، إلى كتلة إنتاجية أكثر ثباتًا، حتى في ظل تذبذب التساقطات.

ومن زاوية المقارنة الدولية، فإن مردودية 1.78 طن/هكتار، رغم أنها دون أعلى المعدلات العالمية. تكتسب وزنها في بيئة متوسطية وشبه جافة، حيث تُعدّ كل زيادة جزئية في المردودية مكسبًا اقتصاديًا مباشرًا. الأهم أن التقرير يُظهر أن الجزائر باتت تكسب أطنانًا إضافية عبر تحسين الكفاءة داخل الهكتار، وهو المسار الأقل كلفة والأكثر استدامة مقارنة بالتوسع الأفقي، خاصة في ظل الضغط المتزايد على الموارد المائية.

وبالانتقال إلى الشعير، تتضح ملامح التحسن بصورة أكثر وضوحًا من حيث النسبة. فالتقديرات تضع المساحة المزروعة في حدود 1.03 مليون هكتار، مع مردودية تبلغ 1.32 طن/هكتار، ما يرفع الإنتاج إلى 1.35 مليون طن في موسم 2026/2025. وبالمقارنة مع موسم 2025/2024، يرتفع الإنتاج من 1.20 مليون طن إلى 1.35 مليون طن، أي زيادة تعادل 12.5 بالمائة. هذه النسبة المرتفعة تعكس تحسنًا حقيقيًا في أداء محصول لطالما كان شديد الحساسية لتقلبات المطر.

من المردودية إلى الواردات: كيف ينعكس التحسن على السوق

وتزداد دلالة هذا التطور عند وضعه ضمن مسار يمتد على موسمين؛ إذ يقدّر التقرير إنتاج الشعير في موسم 2024/2023 بنحو 1.03 مليون طن، بمردودية لم تتجاوز 1.00 طن/هكتار. وعليه، يكون متوسط مردودية الشعير قد ارتفع خلال موسمين من 1.00 إلى 1.32 طن/هكتار. هذا التحسن النوعي يكتسي أهمية خاصة لأن الشعير مرتبط مباشرة بتوازن منظومة الأعلاف وتربية المواشي، ما يعني أن أي تحسن في إنتاجه يخفف ضغطًا غير مباشر على سلاسل أخرى مثل اللحوم والحليب والأعلاف المستوردة.

أما الشوفان، فتظهر تقديرات USDA استقرارًا شبه كامل في مستوياته، بمساحة في حدود 0.08 مليون هكتار، ومردودية 1.31 طن/هكتار، وإنتاج وطني يبلغ 0.11 مليون طن، دون تغير يُذكر بين مواسم 2024/2023 و2025/2024 و2026/2025. هذا الثبات لا يُقرأ كضعف، بل كاستقرار في شعبة محدودة الحجم لا تمثل أولوية استراتيجية مقارنة بالقمح والشعير، اللذين يشكلان العمود الفقري للأمن الغذائي وسوق الأعلاف.

وبجمع هذه المؤشرات، تتشكل صورة متماسكة لهيكلة إنتاج الحبوب في الجزائر: القمح في صدارة الأمن الغذائي، الشعير كدعامة لتوازن الأعلاف، والشوفان كشعبة ثانوية مستقرة. التحسن المسجل في القمح والشعير ليس تحسنًا عشوائيًا، بل نتيجة خيار تقني واقتصادي يقوم على رفع الكفاءة داخل المساحة المزروعة.

هذا التحسن الإنتاجي يكتسب بعده الكامل عند ربطه بتطورات التجارة الخارجية. ففي أوت 2025، خفّضت وزارة الزراعة الأمريكية تقديراتها لواردات الجزائر من القمح خلال موسم 2025/2024 إلى نحو 8 ملايين طن، بانخفاض قدره 1.2 مليون طن مقارنة بتقديرات سابقة. ويُرجع التقرير هذا التراجع إلى عاملين رئيسيين: توسيع المساحات المزروعة بالقمح الصلب، وانخفاض شحنات الاستيراد خلال الفترة محل التقييم.

القمح الروسي يتراجع... والشعير يرفع ترتيب الجزائر عالميًا

وفي هذا السياق، تشير بيانات "رويترز ريفينيتيف" إلى أن الجزائر استوردت من روسيا خلال الأشهر العشرة الأولى من موسم 2025/2024 نحو 1.7 مليون طن متري. بانخفاض قدره 200 ألف طن مقارنة بالفترة نفسها من الموسم السابق، مع تسجيل آخر شحنة روسية في ديسمبر. هذا التطور يعكس تراجعًا نسبيًا في وتيرة الاستيراد، لكنه يعكس أيضًا هامش مناورة أوسع في إدارة التوريد، سمح به تحسن الإنتاج المحلي.

ويُرجع التقرير الأمريكي هذا المسار جزئيًا إلى المشاريع الاستثمارية في زراعة الحبوب بالصحراء الجزائرية، حيث خصصت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية آلاف الهكتارات لفائدة المستثمرين، خاصة في القمح الصلب. التقارير الميدانية من ولايات مثل أدرار وغرداية أظهرت نتائج إيجابية خلال السنوات الأخيرة، دفعت عددًا من المستثمرين إلى توسيع مشاريعهم وإطلاق مشاريع جديدة، ما يعزز قاعدة الإنتاج خارج المناطق التقليدية.

وعلى مستوى المقارنة الإقليمية، عزز تقرير منفصل صادر عن USDA في نوفمبر 2025 موقع الجزائر في شعبة الشعير من زاوية الترتيب العربي والعالمي. التقرير يصنّف الجزائر في المرتبة الثانية عربيًا خلال الموسم الزراعي 2025/2024 بإنتاج بلغ 1.2 مليون طن، بالتوازي مع سوريا، بينما تصدّر العراق الترتيب العربي بـ1.4 مليون طن. عالميًا، حلّت الجزائر في المرتبة السادسة عشرة، متقدمة على دول مغاربية وعربية عديدة، من بينها المغرب بـ660 ألف طن، وتونس بـ272 ألف طن، وليبيا بنحو 100 ألف طن.

الجفاف يوسّع الفجوة... والجزائر تثبّت مكاسبها التراكمية

هذا التموقع المتقدم يكتسب أهمية خاصة في سياق إقليمي يتسم بتكرار موجات الجفاف وتراجع الموارد المائية. كما أن المقارنة مع دول عربية أخرى، مثل مصر بـ90 ألف طن، واليمن ولبنان بـ30 ألف طن لكل منهما، والأردن بـ25 ألف طن، تبرز اتساع الفجوة الإنتاجية داخل الإقليم، وتضع الجزائر ضمن مجموعة الدول القليلة التي حافظت على قاعدة إنتاجية معتبرة في محصول شديد الحساسية للمناخ.

وعند قراءة هذا التصنيف جنبًا إلى جنب مع منحنى تحسن المردودية الذي كشفه تقرير ديسمبر 2025، تتضح الخلاصة المركزية: تحسن إنتاج الشعير في الجزائر ليس ظرفيًا ولا مرتبطًا بسنة مطيرة استثنائية، بل نتيجة مسار تراكمي قابل للتثبيت إذا استمر التحكم في عوامل الإنتاج.

في المحصلة، تُظهر تقارير وزارة الزراعة الأمريكية أن الجزائر تتقدم بخطوات محسوبة في ملف الحبوب: إنتاج يرتفع تدريجيًا، مردودية تتحسن. واردات تُدار بهامش أكبر من المرونة، وتموقع إقليمي ودولي متقدم خاصة في الشعير. هذا المسار لا يلغي التحديات المناخية ولا يُنهي الاعتماد على الخارج في المدى القصير. لكنه يؤكد أن خيار رفع الكفاءة داخل الهكتار بدأ يعطي ثماره، وأن الأمن الغذائي في الجزائر يتعزز وفق منطق واقعي تدريجي، يوازن بين الإنتاج المحلي وإدارة ذكية للتوريد الخارجي، بدل الرهان على قطيعة سريعة مع السوق العالمية.

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 16

تحضيرا لشهر رمضان 2026

اجتماع وطني لمستوردي اللحوم لبحث انشغالات التموين

احتضن مقر الفيدرالية الوطنية لمستوردي اللحوم ومشتقاتها بالعاصمة ، صبيحة أمس السبت ، اجتماعًا وطنيًا حضره ممثلو المتعاملين في مجال استيراد اللحوم ، خُصّص لطرح ودراسة الانشغالات المهنية المرتبطة بتموين السوق الوطنية بهذه المادة الحيوية ، تحضيرًا لشهر رمضان 2026 .

وبهدف اللقاء إلى ضمان توفر اللحوم بصفة منتظمة وكافية ، من خلال الاستماع إلى الصعوبات العملية التي يواجهها المستوردون ، والسعي إلى إيجاد حلول توازن بين متطلبات السوق واستقرار الأسعار ، بما يخدم مصلحة المواطن والاقتصاد الوطني .وفي هذا السياق ، أوضح رئيس الفيدرالية الوطنية لمستوردي اللحوم ومشتقاتها ، بحبو سفيان ، أن الاجتماع تناول جملة من النقاط الجوهرية التي تمس نشاط الاستيراد ، على رأسها الإشكالات المرتبطة بالمموّنين الخارجيين ، وصعوبات الالتزام بالكميات في ظل اختلالات لوجستية وتجارية ، إضافة إلى الفوارق السعرية الناجمة عن استيراد اللحوم الحية مقارنة باللحوم المذبوحة .

وأشار رئيس الفيدرالية إلى أن إلغاء بعض الرسوم والضرائب ، وفق ما تضمنه الإطار المالي ، سمح بدخول فئات جديدة من المتعاملين لاستيراد المواشي الحية ، وهو ما يفرض — حسبه — ضرورة ضبط السوق وتكريس مبدأ المنافسة العادلة ، مع التأكيد على التزام المتعاملين بتوفير الكميات المستوردة فعليًا داخل السوق الوطنية .

كما تطرق إلى إشكالية ندرة بعض المشتقات ، على غرار كبدة الأبقار والأغنام ، وارتفاع أسعارها لدى القصابين ، معتبرًا أن فتح المجال أمام استيرادها قد يساهم في تقليص الفارق السعري وتحسين الوفرة ، بما ينعكس إيجابًا على القدرة الشرائية للمواطن .

وأكد بحبو أن الفيدرالية لا تميز بين المتعاملين ، سواء كانوا مؤسسات وطنية أو خاصة ، مشددًا على أن الهدف المشترك هو توفير اللحوم بجودة مقبولة وأسعار في متناول المواطن الجزائري ، داعيًا إلى العمل المشترك والتنسيق الدائم بين جميع الفاعلين .

وفي ختام تصريحه ، وجه رئيس الفيدرالية نداءً إلى السلطات العليا ووزارتي التجارة والفلاحة من أجل عقد لقاءات استعجالية مع المتعاملين الاقتصاديين ، خاصة في ظل اقتراب شهر رمضان ، مبرزا أهمية إشراك الهيئات المعنية في هذه الاجتماعات للرد المباشر على الانشغالات المطروحة ، وضمان قرارات عملية وفعالة تخدم استقرار السوق الوطنية .

عبدالكريم عزوق

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 09

الكمية من المنتوج المخزن بخنشلة

طرح أزيد من 53 ألف قنطار من التفاح في السوق بداية من جانفي

سيتم الشروع في طرح أزيد من 53 ألف قنطار من منتوج التفاح المخزن بولاية خنشلة في السوقين المحلي والوطني، ابتداءً من شهر جانفي المقبل، لتُضاف إلى الكميات الهامة من المنتوج الفلاحي لبلديات الولاية التي تم تسويقها خلال شهري سبتمبر وأكتوبر الماضيين لفائدة المؤسستين العموميتين "فريغوموديت" و"أقرولوغ"، وذلك في إطار سياسة الدولة الرامية إلى ضبط السوق الوطنية لهذه المادة، وكذا مرافقة ودعم الفلاحين في تسويق منتجاتهم، خاصة وأن المنطقة تُعد رائدة وطنيا في إنتاج أجود أنواع وأصناف التفاح.

وكشفت المكلفة بالإعلام بمديرية التجارة وترقية الصادرات بخنشلة، فريدة تاقعوت، في تصريح لـ"النصر"، عن الشروع خلال شهر جانفي المقبل في طرح مخزون مادة التفاح من غرف التبريد، والمقدر بأزيد من 53 ألف قنطار، في الأسواق المحلية والوطنية بأسعار معقولة، بما يضمن تموينا مستمرا بهذه المادة طيلة السنة.

وأوضحت المتحدثة أن الفرق الرقابية التابعة لمديرية التجارة تابعت ميدانيا عمليات تخزين منتوج التفاح خلال فترة الجني، حيث تم إلزام جميع المتعاملين الاقتصاديين ومنتجي شعبة التفاح بالتصريح بالكميات المخزنة، باعتبار أن كل عملية إخفاء أو تخزين بغرض إحداث ندرة في السوق تُعد شكلاً من أشكال المضاربة غير المشروعة، طبقاً لأحكام القانون رقم 15/21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2021.

كما تقوم الفرق المجندة بمتابعة ميدانية لمعاينة ظروف التخزين، من أجل ضمان تموين السوق في أحسن الظروف، حيث تُضاف هذه الكمية إلى منتوج التفاح الذي تم تسويقه خلال شهري سبتمبر وأكتوبر الماضيين إلى المؤسستين العموميتين "فريغوموديت" و"أقرولوغ"، والمنتج من طرف فلاحي بلديات ولاية خنشلة، والذي تم نقله إلى وحدات التبريد بعد استكمال كافة الإجراءات اللازمة وضبط الجوانب التنظيمية لمرافقة الفلاحين وضمان تسويق منتوجهم في أحسن الشروط.

وفي سياق متصل، أشارت المسؤولة إلى تواصل عمليات تموين السوق باللحوم المجمدة، حيث بلغت كمية اللحوم البيضاء المجمدة التي تم ضخها مؤخراً 25 طناً، مع حرص الفرق الرقابية على وصول هذه اللحوم إلى المستهلك في أحسن الظروف، والتأكد من احترام الأسعار المحددة.

كما تواصل الفرق المختلطة، المكونة من عدة قطاعات على غرار التجارة، والأمن، والدرك الوطني، والفلاحة، والصناعة، عمليات متابعة تموين السوق المحلي بالمواد واسعة الاستهلاك، والوقوف على مدى وفرتها، ورصد كل حالات الندرة أو التذبذب، خاصة ما تعلق بالسميد، والفرينة، والخبز العادي، والزيت الغذائي، والسكر الأبيض، والبقول الجافة، والقهوة المعلبة والمحمصة، والحليب المبستر والمعبأ في أكياس، والحليب المعقم، إضافة إلى الخضر والفواكه.

وكشفت المسؤولة عن حصيلة تدخلات الرقابة في مجال قمع الغش والممارسات التجارية والمضادة للمنافسة إلى غاية 30 نوفمبر من السنة الجارية، حيث تم تسجيل 24.802 تدخلا في مجال قمع الغش، أسفرت عن تحرير 1.455 مخالفة و1.367 ملف متابعة قضائية، إلى جانب 16.561 تدخلا في مجال الممارسات التجارية، نتج عنها 2.109 مخالفات و303 عمليات حجز، بقيمة إجمالية قُدرت بـ14.968.028 دج، وبوزن يقارب 60 طنا، مع تحرير 2.108 ملفات متابعة قضائية.

وبلغ العدد الإجمالي لعمليات غلق المحلات التجارية والتوقيف المؤقت للنشاط 261 عملية. وفيما يخص مجال الخطر الغذائي، فقد تم تسجيل 12.217 تدخلا، مع تحرير 1.221 مخالفة و1.145 محضرا، وحجز كمية تُقدر بـ60 طنا من المواد المحجوزة، بقيمة مالية بلغت 13.345.313،12 دج، مع تنفيذ 35 إجراء غلق وتوقيف مؤقت للنشاط.

كما تم تسجيل 1.495 تدخلا في مجال التحكم في أمن المنتجات، أسفرت عن تحرير 207 مخالفات و191 محضرا، إضافة إلى 12.740 تدخلاً متعلقاً بإجبارية إعلام المستهلك، تم خلالها تحرير 600 مخالفة.

وبخصوص تقليص التجارة غير الشرعية، مكنت الخرجات الميدانية من تسجيل 861 تدخلاً، وتحرير 19 مخالفة و19 محضراً للمتابعة القضائية، فضلا عن 23 تدخلاً خاصاً بتطهير التجارة الخارجية، و9.860 تدخلاً في مجال مراقبة المنتجات ذات الأسعار المقننة، أسفرت عن تحرير 92 مخالفة و92 محضراً

أما فيما يتعلق بمحاربة عرض المنتوجات الغذائية أمام المحلات التجارية، فقد تم تسجيل 4.017 تدخلا، مع تحرير 73 مخالفة ومحضراً

وأضافت المكلفة بالإعلام بمديرية التجارة بخنشلة أن الفرق المختلطة سجلت تدخلات هامة، منها 383 تدخلا بالتنسيق مع مصالح البيطرة، أسفرت عن تحرير 187 مخالفة و143 محضرا، إضافة إلى 22 تدخلاً بالتنسيق مع مديرية الصحة، تم خلالها تسجيل مخالفتين وتحرير محضرين، و15 تدخلا مع مديرية الصيد البحري وتربية المائيات، و124 تدخلا مع مصالح الصحة النباتية، و41 تدخلاً مع مديرية الضرائب والجمارك، فضلا عن 142 تدخلا مع مصالح القياسة الشرعية، أسفرت عن تسجيل 62 مخالفة ومحضراً

كلثوم رابية

الأخبـــــــار الجهويـــــــة

Regional news

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 06

أم البواقي:

ولايـة رائــدة فــي إنتــاج الشعيـر

حققت ولاية أم البواقي خلال الموسم الفلاحي 2024-2025 إنتاجا قياسيا لمحصول الشعير بلغ أزيد من 1,086 مليون قنطار، ما أهلها لتبوء المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج هذه المادة الفلاحية .

وترجع أسباب تحقيق هذه النتائج في إنتاج الشعير، حسب شعبان شنة، مدير المصالح الفلاحية بالولاية، إلى تساقط كميات معتبرة من الأمطار، وتوفير البذوروالأسمدة بالكميات الكافية، فضلا عن الانخراط في مسعى الدولة الرامي لتطوير الإنتاج الفلاحي و بشكل خاص المحاصيل الاستراتيجية، عبر دعم الفلاحين لاقتناء العتاد الفلاحي بما فيه عتاد السقي وغيره، و دعمهم لإنجاز آبار بهدف توسيع المساحات المسقية .

وأضاف مدير القطاع بأن الجهود المبذولة من قبل مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية و تعاونية الحبوب والبقول الجافة محليا، و المتمثلة في تحسيس الفلاحين بضرورة زيادة الإنتاج مقابل تسهيل عملية استقبال منتجاتهم بنقاط التخزين التي تم مضاعفتها لهذا الغرض، والإسراع في تسديد مستحقاتهم عبر مختلف البنوك و الوكالات التابعة لها، ساهم في زيادة كميات الإنتاج .

كما ساهم من جانب آخر إتباع الفلاحين المنتجين للحبوب للمسار التقني و التزامهم بتحقيق نتائج أفضل، في الرفع من إنتاج الحبوب، والشعير منها بشكل خاص، على غرار الفلاح جلال بركاني، من بلدية بريش، والذي أنتج برسم الموسم الفلاحي المنصرم ما يزيد عن 10 آلاف قنطار من الشعير، على مساحة 450 هكتارا، مرجعا ذلك إلى تساقط الأمطار في الوقت المناسب لنمو المحاصيل، كما ثمن مجهودات الدولة في هذا الصدد، من توفير للبذور بنوعية "جيدة" والأسمدة، و دعم مادي لاقتناء الآلات الفلاحية .

وقد ساهم ارتفاع الإنتاج في تجميع كمية من الشعير تقدر ب661,8 ألف قنطار عبر ولاية أم البواقي، ما يمثل 33 بالمائة من إجمالي كميات الشعير المجمع عبر الوطن، استنادا لشنة، الذي أشار الى أن مصالحه اضطرت لتحويل كميات منه إلى ولايات أخرى عرفت نقصا في إنتاج هذه المادة .

وتتجلى جهود الدولة الموجهة لتطوير شعبة الحبوب في تجسيد مشاريع تتعلق بزيادة قدرات التخزين عبر الوطن، مثلما هو الحال بولاية أم البواقي التي انطلقت بها خلال سنة 2024 أشغال إنجاز 9 مراكز جوارية لتخزين الحبوب عبر عدة بلديات، بقدرات تخزين إضافية تصل إلى 45 ألف طن (5. 000 طن لكل مركز)، والتي يرتقب استلامها "قريبا" .

وتعكس هذه الاستثمارات التي تطلبت غلافا ماليا يفوق 2,2 مليار دج، مدى اهتمام السلطات العليا بتطوير قطاع الفلاحة ومرافقة الفلاحين المنتجين للحبوب، من خلال تقريب نقاط تجميع و تخزين منتجاتهم الفلاحية، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء في مختلف المحاصيل الغذائية منها والعلفية، بالإضافة إلى توفير منشآت تتماشى واستراتيجية الدولة الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي و توسيع مساحاته .

(وأج)

المساء EL MASSA
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 09

مصالح الفلاحة بعنابة تضبط سوق أغذية الأنعام

متابعة دقيقة لمسار تموين المربين بالنخالة

باشرت الجهات الولائية المكلّفة بتموين المربين ومصنّعي الأعلاف بمادة النخالة، اجتماعًا رسميًا بمقر مديرية المصالح الفلاحية، في إطار تنفيذ أحكام المنشور الوزاري رقم 1 المؤرخ في 5 نوفمبر 2025، الهادف إلى ضبط تموين الفاعلين في شعبة الإنتاج الحيواني، ومصانع أغذية الأنعام.

سميرة عوام

وتم خلال هذا اللقاء استعراض القائمة المحدثة للديوان الوطني لتغذية الأنعام، مع التأكيد على مواصلة عمليات التطهير وضبط القوائم عبر البلديات والدوائر، بما يضمن توجيه هذه المادة إلى مستحقّيها الفعليين، وفق الضوابط التنظيمية.

وتضمّن جدول الأعمال دراسة القدرات الإنتاجية لمختلف مصانع أغذية الأنعام على مستوى الولاية، إضافة إلى عرض الآليات التقنية المقترحة؛ لتحديد الحصص الشهرية من مادة النخالة، بالاعتماد على معايير موضوعية تتعلق بالقدرة الإنتاجية، ومعدل التشغيل، ونسب استعمال النخالة في تركيبة الأعلاف.

وفي انتظار المصادقة النهائية على هذه الآليات، اعتمدت الجهة الوصية منح كميات تقديرية بصفة انتقالية، لفائدة مصنّعي الأغذية؛ قصد ضمان استمرار نشاط الوحدات الإنتاجية، وتفادي أي اختلال في التموين خلال المرحلة الراهنة.

واختُتم الاجتماع بسلسلة توصيات شددت على ضرورة تعزيز المتابعة الدورية، وتكثيف التنسيق بين مختلف الهيئات المعنية، مع الالتزام بالشفافية في تسيير مادة النخالة، بما يضمن وصولها العادل والمنظم إلى المربين ومصانع الأعلاف، ويدعم استقرار شعبة الإنتاج الحيواني على مستوى الولاية.

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 11

جني المحصول المتأخر ينطلق قريبا

نحو إنتاج 150 ألف قنطار من البطاطا الموسمية بغليزان

تواصل ولاية غليزان تعزيز مكانتها كواحدة من أبرز الولايات المنتجة للبطاطا، من خلال اعتماد نظام زراعي موسمي مزدوج، يضمن توفر المحصول على مدار السنة. ويتيح هذا النظام للفلاحين توزيع عمليات الزراعة والجني وفق خطة مدروسة، بما يسهّل تسويق البطاطا بشكل مستمر، ويحدّ من اضطرابات التموين خلال فترات الذروة، إلى جانب الحفاظ على استقرار الأسعار في الأسواق المحلية. ومقابل ذلك تجاوز إنتاج البطاطا الموسمية، 150 ألف قنطار.

ن. واضح

ومن المتوقع أن تنطلق خلال الأيام المقبلة حملة جني البطاطا المتأخرة، التي تمت زراعتها بين أواخر جوان وشهر جويلية على مساحة تقارب 4 آلاف هكتار، حيث ستساهم هذه الحملة في تزويد الأسواق بكميات إضافية تلبي الطلب المتزايد خلال الفترة المقبلة، مع الحفاظ على استقرار الأسعار.

ويبلغ الإنتاج الموسمي لمنتوج البطاطا الموسمية، حوالي 150 ألف قنطار، ما يعكس كفاءة الفلاحين، وجودة المحاصيل في مناطق رئيسية، مثل سيدي خطاب، وبلعسل، والحمادنة، ويلل، ووادي الجمعة، حيث يصل متوسط المردود الى ما يقارب 300 قنطار للهكتار الواحد.

كما لعبت عمليات السقي الحديثة دورًا مهمًا في دعم الإنتاجية، وضمان جودة البطاطا، بفضل تنظيم الموارد المائية، وإشراف الديوان الولائي للسقي الفلاحي، إلى جانب الاستفادة من مياه الآبار الخاصة بالمستثمرين.

ورغم هذا النجاح يبقى تحدي التخزين والتبريد أبرز العقبات أمام الفلاحين، حيث لا تستوعب المخازن الحالية سوى جزء محدود من المحصول، ما قد يؤثر على استقرار الأسعار.

وتعمل السلطات المعنية على تطوير البنية التحتية للتخزين، وتعزيز الاستثمار في هذا المجال، لضمان استمرار الإمدادات، والمحافظة على توازن السوق المحلي.

ويؤكد هذا الإنتاج الموسمي قدرة الفلاحين على إدارة عمليات الزراعة والجني بشكل فعّال، بما يضمن توافر البطاطا طوال العام، مع الحفاظ على جودة المحصول. ويضع نظام الموسمين والاعتماد على تقنيات السقي الحديثة، ولاية غليزان في موقع ريادي على المستوى الوطني في إنتاج البطاطا، مع تعزيز قدرات التخزين؛ لضمان استقرار الأسعار على المدى الطويل.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 07

المنيعة

ثلاثة مشاريع استصلاح فلاحي عملاقة جديدة

● تلقت ولاية المنيعة ملفات طلبات استصلاح في إطار الاستثمار الفلاحي، من بينها مشروع زراعة أشجار مثمرة لإنتاج وصناعة عصير البرتقال، الموجه للاستهلاك المحلي والتصدير، على مساحة 2000 هكتار، ومشروع مصنع زيت مائدة يقوم على استصلاح مساحة 1000 هكتار مخصصة للسلجم الزيتي و1000 هكتار لعباد الشمس، إضافة إلى مشروع استثمار هام لزراعة النباتات العطرية، أبرزها النعناع، مع إنشاء مصنع للزيوت الطبية بالمنيعة، موجه لتعزيز المواد الأولية لصناعة الأدوية والتصدير.

وكشف مصدر مسؤول من ولاية المنيعة أن المشاريع المقترحة قيد الدراسة حاليا على المستويين المحلي والمركزي، مشيرا إلى أن المستثمرين أصحاب الملفات مستثمرون جزائريون، وذلك في إطار عمليات دعم الاستثمار الفلاحي بولاية المنيعة.

محمد بن أحمد

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :09

... وتنظيم دورة تكوينية في تربية النحل

نظمت الغرفة الفلاحية لولاية جانت، بالتنسيق ومشاركة مديرية المصالح الفلاحية للولاية نهاية الأسبوع الماضي، بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بجانت، دورة تكوينية لفائدة فلاحي الولاية في مجال تربية النحل.

وعرفت الدورة مشاركة الفلاحين المهتمين في هذا النشاط الفلاحي، حيث تم تأطير الدورة التكوينية من طرف إطارات من الجمعية الوطنية للنحالين المهنيين وكذا النحال بن حبيزش بوجمعة، الناشط في هذه الشعبة بولاية جانت.

وتأتي الدورة في إطار دعم الفلاحين وتأهيلهم لاكتساب مهارات وتقنيات تربية النحل. حيث تأتي الدورة في الفترة التي شرعت فيه مديرية المصالح الفلاحية في اطلاق عملية دعم للفلاحين في حصة اولى من تجهيزات تربية النحل.

■ ب.طواهرية

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة
Forests and rural development

المستثمر
صوت المستثمر الجزائري
يومية وطنية جزائرية
الصفحة:03

معسكر: غرس أزيد من 3 آلاف شجيرة بمحيط سد الشرفة

تم أمس السبت غرس أزيد من 3 آلاف شجيرة بمحيط سد بلدية الشرفة (ولاية معسكر) وذلك بمناسبة إحياء اليوم العالمي للجبال. حسبما علم لدى محافظ الغابات بالنيابة. عثمان سادات. وشملت هذه العملية غرس أصناف الصنوبر الحلبي والخروب والكاليبتوس على مستوى محيط السد المذكور وذلك على مساحة إجمالية قدرت بـ 2.2 هكتار. حسبما أوضحه السيد سادات. وعرفت هذه المبادرة مشاركة واسعة لأعوان الغابات وإطارات وعمال السد المذكور ومنخرطين بجمعيات تنشط ببلديتي الشرفة وسيق وكذا منخرطين بأفواج كشفية ومواطنين متطوعين. وتهدف هذه العملية إلى حماية الأحواض المنحدرة لسد بلدية الشرفة وتوسيع الغطاء النباتي المحيط به فضلا على تشجيع الجمعيات والمواطنين على المشاركة في عمليات التشجير التطوعية الدورية المبرمجة من قبل المحافظة المذكورة. استنادا إلى نفس المسؤول. وكشف السيد سادات عن تسطير محافظة الغابات للولاية لبرنامج

شري للاحتفال باليوم العالمي للغابات والذي يشمل على مدار يومين تنظيم عمليات غرس تطوعية لشجيرات غابية بمناطق غابية جبلية بالمنطقة على غرار غابتي «ويزغت» ببلدية عين فكان و«مولاي اسماعيل» ببلدية عقاز فضلا على تنظيم لقاءات تحسيسية لفائدة مواطنين وتلاميذ بمؤسسات تربوية حول أهمية المحافظة على الغابات المتواجدة بالمناطق الجبلية للولاية.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 09

إحياءً لليوم العالمي للجبال

حملة تشجير واسعة بغابات سكيكدة

قامت مقاطعة الغابات بالحروش، نهاية الأسبوع المنقضي، بحملة تطوعية تم من خلالها غرس 350 شجيرة، منها 250 شجيرة كاليتوس، و100 شجيرة "سرُول" على مستوى غابة الكنتور المتواجدة بإقليم بلدية عين بوزيان، شارك فيها رئيس وأعوان مقاطعة الغابات بالحروش، بالإضافة إلى عمال ونواب رئيس بلدية عين بوزيان، إلى جانب عمال المركّب الجواري لنفس البلدية.

بوجمعة ذيب

ومن جهتها، نظمت مقاطعة الغابات بالحدائق حملة تطوعية، تمّ على إثرها غرس 600 شجيرة خروب على مستوى غابة منطقة "الرميلة"، أو كما تُعرف غابة "عرب سطيحة"، بإقليم بلدية بوشطاطة، بالتنسيق مع أقاليم الغابات لبوشطاطة وحمادي كرومة وبني بشير، شاركت فيها جمعية الصيادين "الحجلة"، وأعوان الغابات، وأعوان التدخل، وبعض السكان المجاورين للغابة.

كما قامت مقاطعة الغابات لتمالوس، بتنظيم حملة واسعة للغرس والتشجير، مسّت مختلف الأقاليم التابعة لها، بمشاركة مختلف السلطات المحلية والأمنية.

وتأتي هذه العملية في إطار الاحتفال باليوم العالمي للجبال المتزامن مع ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التاريخية.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 09

إطلاق مشروع تهيئة غابات ثماني بلديات

خنشلة.. فك العزلة وحماية الثروة الغابية

تنفيذا للبرنامج التنموي لقطاعي الفلاحة والغابات على مستوى إقليم ولاية خنشلة الرامي إلى حماية الثروة الغابية والاستغلال الجيد لها ومراقبتها، أطلقت محافظة الغابات بولاية خنشلة، مشروعا جديدا بعنوان فتح وتهيئة المسالك الغابية على مسافة 200 كيلومتر، مقسمة على الكتل الغابية لـ 08 بلديات بالولاية.

خنشلة: اسكندر لحجازي

كشف مصدر رسمي لـ "الشعب"، أن هذا المشروع الجديد المضاف إلى مشاريع سابقة في هذا المجال، يتضمن تهيئة المسالك الغابية على مسافة 200 كيلومتر في إطار البرنامج القطاعي للتنمية مقسمة الى 16.5 كلم ببلدية الحامة، 38 كيلومترا ببلدية طامزة، 39 كلم ببلدية بوحمامة، 14.3 كلم ببلدية شلية، 42.7 كلم ببلدية لمصارة، 10 كلم بيابوس، 7 كلم بخنشلة و32.5 كلم بتاوزيانت.

وأشار المصدر إلى أنّ هذا المشروع يهدف إلى الحفاظ على الثروة الغابية، ورفع نسبة الغطاء الغابي والمحافظة عليه، وفك العزلة عن المناطق الريفية والغابية وتثبيت سكانها، وتعزيز ظروف التحكم في الحرائق عند حدوثها.

وللحرص على التنفيذ الجيد للمشروع، ستعتمد محافظة الغابات المؤسسات التي تملك سجلا تجاريا إلكترونيا يحمل الرمز الخاص بالأشغال الغابية واستغلال الغابات وشهادة التأهيل والتصنيف المهنيين في الأشغال العمومية كنشاط رئيسي أو ثانوي درجة ثالثة فما فوق، وتملك شهادات حسن التنفيذ في أشغال المسالك الغابية أو الفلاحية أو الريفية أو مشاريع الطرقات خارج النسيج العمراني.

يذكر أنّ محافظة الغابات لولاية خنشلة، باشرت مؤخرا عملية تجسيد مشروع انجاز خنادق ضد النار وسط مساحة حراجية بـ 1100 هكتار موزعة على عدة كتل غابية بعدة بلديات تندرج في إطار العمل المستمر على حماية الكتل الغابية من الحرائق بإنجاز مشاريع تسهل عملية الإطفاء والتنقل وسط الكتل الحراجية.

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Marine fishing and fishery products

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 09

الأسعار مُرشحة للانخفاض بعد وصول السردين إلى 1400 دج

صيد كميات معتبرة من سمك البونيط بعنابة

سُجل، الجمعة والسبت، إنزال معتبر من مختلف أنواع الأسماك الزرقاء السطحية بميناء الصيد «لاغرونيار» بعنابة، حيث تم إدخال كميات كبيرة من سمك البونيط، بعدما رست أغلب السفن محملة بهذا النوع، إلى جانب أصناف أخرى، مع ذروة نشاط الصيد واستقرار أحوال الطقس، حيث تقترب أسراب الأسماك نتيجة لجر السيول القادمة من الجبال، لبقايا النباتات والأحراش وغيرها من المواد الطبيعية التي تتغذى عليها الكائنات البحرية.وحسب ما رصدته النصر، فقد سجل إنزال معتبر وبكميات متفاوتة للأسماك الزرقاء التي يكثر صيدها في هذه الفترة، على غرار البونيط ليمون، كافال، اللتش، الشلبا، الباجو، الميرلون، فيما سجل صيد محدود من سمك السردين ذو الجودة العالية، تم اصطياده من سواحل القالة. وقد تراوح سعر سمك البونيط ما بين 600 و800 دج وهو الذي لم ينزل إلى هذا المستوى منذ فترة، حيث سمح العرض الكبير بخفض سعر عدة أنواع، منها «السورال، لاتشون والشلبة»، فيما كان سعر السردين الأصلي ذات النقاط البيضاء البارزة على الظهر، مرتفعا حيث وصل إلى 1400 دج للكلغ الواحد.وحسب صيادين وبائعي سمك، فقد سجل تراجع كبير في صيد سمك السردين مقارنة بالعام الماضي، رغم أن سواحل عنابة امتدادا إلى القالة، من أشهر المناطق مردودا ويقول صيادون، بأن السردين يُصطاد بكميات كبيرة عادة في فصل الخريف والربيع، مع التساقط الغزير للأمطار بالسواحل الشرقية، كون سيول الأمطار تجلب بقايا الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية التي يتغذى عليها السردين، غير أن الكميات التي تدخل في الفترة الأخيرة للميناء تعد محدودة جدا، ما جعلها غالية الثمن نظرا لجودتها وإقبال المواطنين عليها، كونها قليلة «الشوك» وطعمها مميز ويحتوى على كمية كبيرة من «أوميغا 3» ويمكن تمييزها عن باقي الأنواع، بوجود بقع دائرية سوداء صغيرة على ظهرها، حيث يصعب أحيانا تفريقه بين أنواع السردين مثل (اللاتشا وسورال) إلا بتفاصيل صغيرة.

ومع الانخفاض المعتبر لبعض أنواع الأسماك منها البونيط، سُجل إقبال من المواطنين عليها، نظرا لكثرة العرض، خاصة على مستوى نقاط البيع والمسمكات الكبرى المتواجدة بشارع ما قبل الميناء والتي توفر مختلف الأنواع وبأسعار متفاوتة، حيث يمكن للمواطنين الشراء حسب قدراتهم المالية، إلى جانب توفر مطاعم مختصة في شواء السمك، أين يستطيع الزبون شراء أنواع السمك التي يرغب فيها والمطعم الملاصق يوفر خدمة الطهي وتقديم الطعام على الطاولة، مع أطباق مرافقة حسب الرغبة.

كما سجلت في الأيام الأخيرة، وفرة في عرض وبيع سمك أبو سيف «صبادو» كبيرة ومتوسطة الحجم، ما عزز في وفرة الأنواع وخفض السعر نوعا ما، حيث يسوق كشرائح خالية من الشوك والعظام.

وأكد صيادون للنصر، أن سمك أبو سيف بدأ يدخل بقوة إلى المياه الإقليمية مبكرا على غير العادة، حيث تزيد أعدادها وأسرابه نهاية فصل الشتاء ودخول فصل الربيع، يليه دخول سمك التونة الحمراء كبيرة الحجم بداية من شهري مارس وأفريل بأعداد كبيرة، على شكل أسراب قادمة من النرويج والمكسيك، تعبر مياه البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، لتستقر في خليج سرت بليبيا من أجل التكاثر هناك، ثم يبدأ نشاطها بشكل كبير شهر جوان إلى غاية موعد انطلاق حملة الصيد، حيث تعد السواحل الجزائرية منطقة عبور لها قادمة من ليبيا مرورا بتونس ويكثر صيدها مع تزايد أعدادها في نفس الفترة قبالة سواحل عنابة، الطارف وسكيكدة.

وتحضر وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، لانطلاق حملة صيد التونة الحمراء لسنة 2026، حيث تم رفع حصة الجزائر بالتزامن مع زيادة قدرات الأسطول الجزائري من أجل صيد الحصة التي تحددها منظمة «إيكات» بالمياه الدولية وبيع الحصة لشركات تسمين التونة التي تملك مزارع للتربية بإيطاليا، اسبانيا وتونس، تمهيدا لبيعها في السوق الدولية، حيث تستحوذ اليابان على كامل التونة المسوقة عبر العالم.

حسين دريدح

الفلاحـــــة و الإقتصاد في العالم
Agrobusiness in the world

13.12.2025 | 17:56

مال وأعمال

الولايات المتحدة ضاعفت تقريبا مشترياتها من الحنطة السوداء من روسيا في شهر سبتمبر

دلت حسابات وكالة نوفوستي، على أساس بيانات إحصائية أمريكية، على أن الولايات المتحدة ضاعفت تقريبا في شهر سبتمبر مشترياتها من الحنطة السوداء من روسيا مقارنة بالشهر الذي سبقه.

ووفقا للوكالة، زاد المستوردون الأمريكيون طلباتهم من الحنطة السوداء (Buckwheat)الروسية في أوائل الخريف إلى 208 آلاف دولار، مقارنة بـ 121,6 ألف دولار في أغسطس. كما زادت شحنات سبتمبر بنسبة 4.8% على أساس سنوي.

وفي الوقت نفسه، اشترت الولايات المتحدة الحنطة السوداء من روسيا مقابل 1.5 مليون دولار في الفترة من يناير إلى سبتمبر، مقارنة بـ 1.6 مليون دولار في نفس الفترة من العام الماضي.

وبذلك، تبقى روسيا أكبر مورد للحنطة السوداء إلى الولايات المتحدة. وكانت كندا ثاني أكبر مُصدِّر لهذه الحبوب إلى الولايات المتحدة خلال الأشهر التسعة الأولى، بقيمة 1.4 مليون دولار. أما أوكرانيا، فكانت حصتها أقل، حيث بلغت 143,6 ألف دولار.

المصدر: نوفوستي